الباب الثانى

ـ جماعات الصفوة فى السياق التاريخى للريف المصرى ـ

الفصل السادس : التركيب الاجتماعى لجماعات الصفوة فى الريف المصرى فى السياق التاريخى ٠

الفصل السابع : التفاعل الرأسى والأفقى بين جماعات الصفوة : اشكال التحالف والصراع :

الفصل السابع : التفاعل الرأسى والأفقى بين جماعات الصفوة : اشكال

الفصل السادس

التركيب الاجتماعى لجماعات الصفوة فى الريف المصرى فى السياق التاريخى

مقـــدمة :

يحاول هذا الفصل الاجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالشكل الذى ظهرت فيه جماعات الصفوة فى الريف فى السياق التاريخى لمصر الحديثة. وترتبط هذه التساؤلات بالمجموعة الاولى من الفـروض الخـاصة بالتركيب الاجتماعى لجماعات الصفوة ، بحيث يكون هذا الفصل محاولة لاختبار هذه المجموعة من الفروض فى السـياق التـاريخى المصرى (١) . وتنحصر هـذه التساؤلات فيما يلى : ما هى الأشكال التاريخية لجماعات الصفوة القديمة والجديدة فى الريف المصرى ؟ وبعبارة أخرى : ما هى التنويعات التى تشكلت فيها جمـاعات الصفوة ـ تاريخيا ـ فى الريف ؟ وما هى أوجه الاســتمرار والانقطاع فى تكوين جماعات الصفوة القديمة والجديدة ؟ وما علاقة بناء الصفوة بالبناء الطبقى ، وما علاقة التغير الذى يحدث على بناء الصفوة بالتغيرات التى تحدث فى البناء الطبقى عبر المراحل التاريخية المختلفة ؟ وما هى القنوات التى يتم من خلالها التوافد الى جماعات الصفوة المختلفة ؟

---

(١) لاشك أن المادة التاريخية المتاحة تفرض حدودا على نوعية اختبار الفروض فى السياق التاريخى ، ولذلك فاننا يجب أن نفترض عند استخدامنا للمعطيات التاريخية انها تختبر الفروض بشكل جزئى فقط .

وكيف يرتبط كل هذا بالبناء الاقتصادى الاجتماعى ككل والتغيرات التى تطرأ على هذا البناء ؟

والملاحظ أن هذه التساؤلات تبدأ من الجزئيات وتنتهى بالكليات ،غير أن تحليلا يستهدف الاجابة على هذه التساؤلات لا يجب ان يبدأ من الجزئيات، من حيث أن هذه الجزئيات ما هى الا نتاج للبناء الاجتماعى الاقتصادى ككل. وبناء على ذلك ، فان البناء الاجتماعى ككل سوف يكون نقطة البداية التى توصلنا الى التركيبات الطبقية والقوى الاجتماعية الفاعلة فى التاريخ ، ومن ثم تركيب جماعات الصفوة • ووفقا لهذا ، فاننى سوف أبدأ عند الحديث عن كل فترة تاريخية بتقديم تصور عام لطبيعة المرحلة التاريخية فى بنائها الاجتماعى ـ الاقتصادى ، ثم ينصب التحليل بعد ذلك تفصيلا على جماعات الصفوة القديمة والجديدة داخل هذا البناء الكلى الشامل (٢) •

وتثار هنا بعض المشكلات التى يجب حسمها منذ البداية • فهناك أولا مشكلة تقسيم الفترات التاريخية • ويميل معظم الكتاب الى الحديث عن فترات تاريخية ذات طابع سياسى بحت كالحديث عن مصر قبل الاحتلال ومصر بعد الاحتلال وهكذا ، أو الحديث عن فترات لحكام بعينهم كالحديث عن عهد محمد على ، وسعيد ، واسماعيل ، أو الاهتمام بتحديد الفترات التاريخية وفقا للأحداث التاريخية الهامة كالحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، أو الثورة العرابية ، أو ثورة ١٩١٩ • ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ، فاننا سوف نعتبر تاريخ مصر الحديثة منذ بداية حكم محمد على أو قبله بقليل ، تاريخا واحدا وممتدا ، على أن نميز داخله بين فترات

---

(٢) يأتى ذلك وفقا للمنطلق العام فى هذا البحث والذى يؤكد على ارتباط التكوينات المحلية بالتكوين البنائى القومى ، وارتباط الجزئيات بالكليات فى تحليل السلوك السياسى بالريف • ولقد تم تأكيد هذه الفكرة فى الفصل السابق من الدراسة •

وفقا لتباين اشكال التنظيم الاجتماعى والاقتصادى بحيث تظهر أمامنا استمرارية التاريخ من ناحية ، وخصوصية كل فترة من فتراته من ناحية أخرى • ومن شأن ذلك أن يكشف لنا عن الاستمرار والانقطاع فى تركيب جماعات الصفوة فى الفترات التاريخية المتلاحقة ، والتحول فى المواقع بين هذه الجماعات المختلفة • أما المشكلة الثانية فتتعلق بالتعريف الاجرائى للصفوة القديمة والصفوة الجديدة فى المواقف التاريخية • لا شك أن التحليل المرتبط بالطبقات المختلفة اعتمادا على المادة التاريخية والاحصائية سوف يكون نقطة البداية ، على أن يكون الاشتغال بالعمل السياسى واتخاذ موقف التأييد أو المعارضة هو المحك الكاشف عن الصفوة • فاذا كانت الصفوة القديمة تنتمى بالضرورة الى الطبقة البرجوازية ، فان المنخرطين فى العمل السياسى ، المدافعين عن مصالح هذه الطبقة هم الصفوة القديمة من البرجوازية • واذا كانت الصفوة الجديدة تقع خارج نطاق البرجوازية ، فان المهتمين بالعمل السياسى المدافعين عن مصالح الطبقات غير البرجوازية ينتمون الى الصفوة الجديدة • ولا شك فى أن المادة المقدمة فى هذا الفصل لا تغطى المواقف الأيديولوجية لجماعات الصفوة أو نشاطها السياسى ، فذلك أمر يغطيه الفصلان القادمان من الدراسة التاريخية • ويكتفى هذا الفصل بأن يحدد تركيب الصفوة وعلاقة هذا التركيب بالطبقات المختلفة ، والتباين داخل هذا التركيب فى الفترات التاريخية المختلفة • وبناء على هذا فان هذا الفصل سوف يضم العناصر التالية :

أولا : جماعات الصفوة فى مطلع تاريخ مصر الحديثة •

ثانيا : التحول الرأسمالى وتغير تركيب الصفوة •

ثالثا : السيطرة الرأسمالية واستقرار صفوة الاعيان •

رابعا : ثورة ٢٣ يوليو وتغير بناء الصفوة •

أولا : جماعات الصفوة فى مطلع تاريخ مصر الحديثة

قام التكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى على تداخل نمطين انتاجيين هما اقطاع المنتفعين Feudalism of benefices والنمط الخراجى مع تفوق أحدهماعلى الآخر وفقا لظروف اعادة انتاج التكوين قبل الرأسمالى وشكل امتصاص العائد • وتمثل فترة حكم محمد على – وهى بداية تاريخ مصر الحديثة – تجسيدا لشيوع النمط الخراجى الذى تقوم فيه الدولة بالهيمنة على مصادر الثروة ، وتتلقى ما يفرض على الأرض من ضرائب مباشرة من خلال موظفين محليين ، وان كانت فترة حكم محمد على قد ادخلت على هذا النمط شكلا من أشكال اعادة التوزيع لعبت فيه الدولة دور الوسيط فى عملية تداول السلع فى الداخل ، وهو أمر يضمن لها مزيدا من العائد النقدى (٣) • والسؤال المطروح الآن : ما هو موقف وأوضاع الريف فى هذه الفترة ، وما هو شكل الطبقات الاجتماعية داخله ؟

يمكن القول بأن نظام حكم محمد على وما صاحبه من التنظيم الخراجى للمجتمع قد أحدث تغييرين جوهريين على علاقة الريف بالسلطة المركزية وهما :

أولا : خلق علاقة مباشرة بين السلطة المركزية والمجتمع الريفى • وقد ارتبط ذلك بالقضاء على الفئات الوسطى التى كانت تستقبل جزءا كبيرا من فائض الانتاج الزراعى • وقد ارتبط ذلك بالقضاء على نظام الالتزام وقد تم ذلك وفق سلسلة من الاجراءات بدأت بتحصيل نصف الفائض

---

(٣) أحمد عبد الله زايد ، « حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الرأسمالية » مقال فى **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** الصادر عن قسم الاجتماع جامعة القاهرة ، العدد الاول ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١١ – ١٣٢ •

الذى كان يحصل عليه الملتزمون ، ثم فرض ضرائب على أراضى الوسايا وأراضى الوقف ، ثم مسح أراضى الوجه القبلى وأراضى الوجه البحرى والذى ما أن انتهى حتى صادر محمد على كل الالتزامات فى مصر • وفى هذه الحالة أصبح جمع الضرائب ينظم مباشرة من خلال «الرزنامة» ـ وزارة المالية بلغتنا الحديثة ـ عن طريق موظفين محليين وبمساعدة نظار الاقسام وعمد القرى (٤) •

ثانيا : خضوع الريف لتنظيم ادارى محلى بناء على التنظيم الادارى الذى أدخلة محمد على على المجتمع المصرى • فقد قسم مصر الى حكومات محلية أو مديريات اثنتان منها بالوجه البحرى ، وواحدة بمصر الوسطى ، وأربع فى الوجه القبلى ، وجعل على راس كل مديرية مديرا • وتنقسم كل مديرية الى عدة مراكز يراس كل منها مامور • وينقسم كل مركز الى عدد من الأخطاط (جمع خط) أو الاقسام تحت رئاسة النظار ، ويضم الخط مجموعة من القرى يراس كلا منها شيخ (٥) • وقد احكم بذلك محمد على الرقابة على المجتمع الريفى المحلى بحيث لا تستطيع جماعة من الجماعات أن تهيمن عليه وتسيطر على موارده كالملتزمين او المماليك •

ومن الطبيعى أن تترك هذه التغيرات تاثيرها على البناء الطبقى • فالمحقق أن محمد على قد نجح فى زعزعة الأسس التى تقوم عليها الطبقة العليا

---

(٤) هيلين ريفلين ، **الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ • ص ص ٧٣ ـ ٩٠ •

(٥) حلمى محروس اسماعيل ، **دراسات فى الحالة الاجتماعية لمصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ • ص ٧٦ •

فى الريف والتى تكونت من جماعة الملتزمين ، وانهاء سيطرتهم ونفوذهم على الفلاحين (٦) • غير أن هذه التغيرات لم تؤد الى اختفاء الفئات الوسطى من أعيان الريف (مشايخ القرى أساسا) ، بل أن هذه الفئة تكاد تكون هى الفئة الوحيدة التى أعفيت بعض أراضيها من الضرائب (الاراضى التى كانت تسمى مسموح المشايخ ومسموح المصطبة والتى أعفيت من الضرائب نظير الخدمات التى يقدمها مشايخ القرى) (٧) • غير أن اصلاحات محمد على الادارية قد وسعت من حجم هذه الفئة الوسطى حيث انضم اليها النظار وحكام الأخطاط • وغالبا ما كان يعين هؤلاء من أعيان القرى أو من الملتزمين السابقين • ويورد على مبارك الكثير من القرى التى عين منها حكام للاخطاط ونظار للاقسام فى زمن محمد على • من ذلك قرية أم دومة وقرية أولاد اسماعيل بجرجا ، والبدارى بأسيوط ، وبنى أحمد بالمنيا ، وانشواى بالغربية وغير ذلك من القرى (٨) • وفى مقابل هذا ظل الفلاحون كما هم ، ويكاد يكون التغير الوحيد الذى تعرضوا لـــه أنهم تحـــولوا من مـــوقف تـابـــع للملتزم الى موقف تابع للباشا (أو السلطة المركزية) ، فاصبحوا بذلك رجال الباشا أو « تبع الباشا » على ما ذكر أحدهم عندما طالبه أحد الملتزمين بدفع الضريبة ، وعلى ما أورد الجبرتى • والملاحظ على هذه التغيرات انها لم

---

(٦) محمد عبد النبى ، **العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليـة الآداب ـ جامعـة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ١٦١ •

(٧) هيلين ريفلين ، **مرجع سابق** ، ص ٩٠ •

(٨) على مبارك ، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** ، الطبعة الاولى ، المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ، المجلد الاول ، الجزء الثامن ، ص ٢٨ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، الجـــزء العاشر ، ص ١٣ ، ٩١ •

تحدث تغيرا جوهريا فى البناء الطبقى القائم • فالطبقة الارستقراطية القومية والتى تألفت من المماليك والاتراك ، استبدلت بطبقة ارستقراطية اخرى من عائلة محمد على • واستبدلت بفئة الملتزمين فئة من النظار وحكام الاخطاط ومشايخ القرى ومن يعاونهم من موظفين اداريين • ولكن من شأن هذا التغيير ـ مهما يكن بسيطا ـ أن يترك تأثيرا على تركيب جماعات الصفوة فى الريف فكيف تشكل الصفوة فى الريف فى هذه الفترة ؟

اذا كانت طبيعة النظام السياسى فى هذه الفترة قد قامت على وجود تنظيم مركزى يعتمد على استخلاص خراجى للفائض ، فمن المتوقع أن ترتبط الصفوة القديمة بالبؤرات المحلية التى تضمن تدفق الفائض على السلطة المركزية • كما أنه من المتوقع أيضا أن يرتبط الانتماء للصفوة « بالوظيفة الحكومية » طالما أن المجتمع برمته ينتظم حول نظام ادارى مركزى • غير أن الارتباط بين الانتماء للصفوة والوظيفة لا يعنى غياب الأساس الاقتصادى للصفوة او بالأحرى ارتباطها بمستويات طبقية معينة • فسوف يتضح لنا بعد ذلك أن الحصول على وظيفة فى ذلك العهد يرتبط بالوضع الطبقى • ومن المتوقع أيضا أن يدافع شاغلو الوظائف عن الوضع القائم طالما أنه يرتبط بمصالحهم ، وطالما أنه يمثل بالنسبة لهم مصيرا لا مفر منه ، وذلك بالرغم من أن الاجراءات التى ادخلها محمد على قد اثرت عليهم ـ خاصة مشايخ القرى ـ بشكل أو بآخر • ونعرض فيما يلى للجماعات التى كونت الصفوة القديمة فى هذه الفترة :

(أ) مشايخ القرى : الحقق أن مشايخ القرى قد أضيروا من الاجراءات التى أدخلها محمد على • فقد بدأ بفرض ضرائب على أراضى المسموح (الغيت هذه الضرائب فيما بعد) • كما تأثر مشايخ القرى من الغاء نظام الالتزام • فقد كان الشيخ يعمل وسيطا بين الملتزم والفلاحين ويتولى توزيع الأرض التى يتركها

أصحابها (٩) • ومن الطبيعى أن يستفيد من هذه العملية • كما كان بعض المشايخ يمتلكون اقطاعات من أراضى الوقف التى فرض عليها محمد على الضرائب ، فضلا عن أنهم كانوا يتلقون كثيرا من الهدايا والأموال من الملتزمين ولم يعد النظام الحالى يسمح لهم بالحصول على هذه الأشياء (١٠) •

غير أن هذه الاجراءات التى اضرت بالمشايخ فى القرى لم تؤد بهم الى اتخاذ موقف الصفوة الجديدة ، ذلك أن هذه الفئة ليست مؤهلة بحكم موقعها الاقتصادى وتكوينها للقيام بهذا الدور • ولذلك فما كان عليهم الا ان ينصاعوا لأوامر الباشا ، كما انصاعوا من قبل لأوامر الملتزمين ، آملين فى أن يأتى العائد فى اى وقت • وقد جاء هذا العائد عندما خصص محمد على ـ بعد مسح الأراضى ـ نسبة ٥ ٪ من أراضى كل قرية بحيث تعطى للمشايخ «كمسموح» معفى من الضرائب • هذا فضلا عن ان تنظيم عملية جمع الضرائب قد هيأ لهم فرصة الاستيلاء على أراضى الفلاحين الذين كانوا يؤخذون للسخرة أو الجيش (١١) •

وكان شيخ البلد هو اعلى سلطة داخل القرية • غير أن سلطته لم تكن مطلقة ، فقد تحددت له وظائف معينة عليه أن يؤديها • وقد نظمت لائحة صادرة بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٥٣ (٣٠ مايو ١٩٣٧) وظيفة المشايخ على النحو التالى :

---

(٩) هيلين ريفلين ، **مرجع سابق** ، ص ٤٨ •

(١٠) G. Baer, « The Village Shaykh in Modern Egypt 1800-1950 » in V. Heyd (ed.) **Studies in Islamic History and Civilization**, Jerusalem, The Magnes Press, p. 139.

(١١) Ibid., p. 140.

« لا ينبغى لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشىء غير المطالب الأميرية أى أن واجبهم مقصور على جباية الأموال المطلوبة منهم والاهتمام لحفظ الترع والجسور على يد الباشمهندسين وخدمة الأراضى الشتوية وجمع المطالب الأميرية بحيث توزع جميع مطلوبات الحكومة على القرى بنسبة ما يصيب كل فدان منها وتطلب الانفار بنسبة الموجود فى القرية منهم وتجبى النقود والمنتجات أيضا على وجه العدالة بموجب الاقساط المقررة . » (١٢)

ولا شك فى أن هذه اللائحة قد حدت من سلطة مشايخ القرى الذين كان لهم قبل ذلك الحق فى القبض على الفلاح ومعاقبته بالجلد . وبالرغم من ذلك فقد استمر شيخ القرية يمارس تأثيره السابق ، بحيث اعتبر القائد الأساسى فى القرية . فهو الذى يحكم فى الخلافات ، ويعيد الفلاحين الهاربين ، ويسلم المجرمين ، ويزود الموظفين بالمعلومات عن الفلاحين والأرض ويقرر من يرث حق الانتفاع بالأرض بعد موت أحد الفلاحين (١٣) .

على أن مشايخ القرى لم يشكلوا سوى فئة قليلة داخل القرية لم يزد عددها عن عشرين شيخا أو أكثر قليلا فى كل قرية . غير أنهم كانوا يمثلون الطبقة العليا فى القرية وهم المتحدثون باسم الحكومة داخل القرية . وما كانوا ليصلوا الى مناصبهم لولا انتماءهم الى عائلات غنية بالفعل . بل ان أغنياء القرى قد استفادوا من بعض المزايا التى أعطيت للمشايخ . فقد كان يعتقد أن « مسموح المصطبة » يمنح للمشايخ فقط ، الا أن الدراسات التاريخية أثبتت أنه كان يمنح للأعيان أيضا نظير الأعباء التى يتحملونها فى « اطعام المسافرين والمترددين على القرى » (١٤) . ومن المتوقع أن

---

(١٢) هذه اللائحة التى تنظم أمورا مختلفة محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة ، القاهرة ، محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٣٧ . وثيقة ٧٤ .

(١٣) G. Baer, op. cit., p. 130.

(١٤) على بركات ، **تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، واثره على الحركة السياسية** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ص ص ٣١ـ٣٢ .

يمارس الأعيان بصفة عامة تأثيرا على مشايخ القرى الذين يرتبطون بهم بروابط قرابية • على أن مشايخ القرى قد استفادوا من وظائفهم الى الحد الذى ميزهم كجماعة صفوة • فقد خولت لهم وظائفهم أن يستولوا على أراضى بعض الفلاحين الهاربين أو المتوفين أو الذين ذهبوا الى السخرة او التجنيد • فضلا عن ذلك فانهم كانوا يحصلون من الفلاحين أموالا بدعوى أنها أموال أميرية (١٥) • وقد أدى ذلك الى ثرائهم والى تميزهم داخل طبقة الاعيان فى القرية •

(ب) العربان : على أن أعيان القرى ـ وصفوتهم ـ لم يكونوا من أصل فلاحى فقط ، فقد شكل العربان (البدو) جزءا ليس بالقليل من هذه الفئة مع بداية تاريخ مصر الحديث • فبعد القضاء على المماليك وخلال استعداده لتنفيذ حملته على الوهابيين سعى محمد على للارتباط بقبائل البدو وأغدق عليهم الهدايا ، وبعد ذلك منحهم بعض القرى لزراعتها ورعى قطعانهم فيها ، ثم عين أحد ضباطه ليفصل فى الخلافات التى تنشأ فيما بينهم • وقد شجع محمد على البدو على الزراعة ، وسمح لهم باستئجار الأرض المجاورة للصحراء التى يسكنونها بقصد زراعتها ، وهى أراض معفاة من الضرائب • أما الأفراد الذين استقروا من قبل فقد كانوا يدفعون ضرائب أسوة بالفلاحين • وأعفى محمد على البدو من التجنيد ، وبعد ذلك شكل منهم فرقا خاصة تعمل الى جانب جيشه

---

(١٥) يشير الى ذلك خطاب وارد من الجناب العالى الى ابراهيم اغا مأمور قنا ردا على خطاب منه بأنه أجرى تحقيقات فى قريتين ـ على سبيل العينة ـ تبين منه أن المشايخ غدروا بالفلاحين وأخذوا منهم مبالغ بدعوى أنها مطالب أميرية وبقى فى ذمتهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر ألف قرش • انظر : محافظ الابحاث ، محفظة رقم ٤٢ (وثائق الفلاح المصرى) دار الوثائق القومية ، القلعة •

النظامى ودفع لهم أجرا بشرط أن يحضر كل منهم بفرسه وبندقيته ، كما عهد اليهم ببعض أعمال الشرطة ، وحراسة القوافل التى كانوا يسطون عليها من قبل (١٦) ٠

وتوحى هذه البيانات التاريخية عن البدو ببداية تشكل فئة جديدة تنضم الى فئة الصفوة التقليدية فى الريف ، وهم فئة مشايخ أو أغنياء العربان ٠ ولقد أصبحت هذه الفئة ـ فيما بعد عنصرا أساسيا فى تكوين الصفوة بالريف ـ خاصة فى القرى المتاخمة للصحراء ٠ ورغم أن الأرض كانت تمنح للقبيلة ككل الا ، أن سلطات مشايخ القبائل والنفوذ الذى كانوا يتمتعون به على افراد القبيلة جعلت هؤلاء الشيوخ يخرجون بنصيب الأسد من هذه الأراضى ، (١٧) وهكذا ظهر داخل جماعات البدو أعيان من البدو يتحدثون باسمهم ويرتبون أمور علاقاتهم بالسلطة المركزية ، وهى نفس الوظيفة التى كانت منوطة بمشايخ القرى تقريبا ٠

(جـ) الموظفون المساعدون : وقد شكل هؤلاء الموظفون صفوة فرعية ، بمعنى أنها صفوة لا تتمتع بثراء الصفوة الأصلية ، ولا بقوتها السياسية ولكنها ترتبط معها ببعض الروابط لعل أهمها الاعتماد المتبادل بين الوظيفة التى يؤديها هؤلاء ، بحيث يمكن القول بأن نجاح أى وظيفة من هذه الوظائف كان يعتمد على نجاح الوظيفة الأخرى ٠ وتكونت هذه الصفوة الفرعية من موظفين اما انهم وجدوا يشغلون وظائف كانت موجودة من قبل ، أو استحدثت لهم وظائف فى عهد محمد على ، وهى وظائف تتدرج فى أهميتها ودرجة ثقلها داخل القرية على النحو التالى :

---

(١٦) حلمى محروس اسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٦ ٠
(١٧) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ٢٦ ٠

٢ ـ الصراف : وهى من أقدم الوظائف التى عرفتها القرية • ووظيفة الصراف هى استلام الدخل الذى يحصله مشايخ القرى من الفلاحين ، وأن يتحقق من قيمة العينات المحولة اليه ، ويدفع النفقات التى تفرض محليا (١٨) • ولقد نظمت اللائحة التى سبق الاشارة اليها عمل الصيارفة على النحو التالى :

« فيتم استخدام الصراف بعد ما يقدم كل منهم كفيله على أيدى مشايخ القرى المعتبرين وعمد الأهلين • وعليهم اتمام الأعمال المطلوبة منهم على الوجه اللازم وأن تكون مكلفة الأطيان وجريدة المال والفردة مطابقين لزمام الأطيان •• وكلما قبضوا شيئا من النقود وردوه الى الخزينة • أما حسن اتمام الأعمال التى يتولاها صيارف النواحى فموكولة الى مفتشيهم • » (١٩) غير أن هيلين ريفلين قد أشارت أيضا الى خضوع الصراف لاشراف شيخ البلد فى مراجعة ايصالات الفلاحين ، وابلاغ أى تقصير الى ناظر القسم (٢٠) •

٣ ـ الكتبة : وقد نظمت هذه اللائحة أيضا وظيفة الكتبة اللازمين للشئون التابعة للمديريات والفروع الصغيرة • ويكون انتخاب هؤلاء الكتبة « بواسطة لجنة تعقد بين يدى المدير ويحضرها باشكاتب المديرية وسائر من يجب حضورهم » • ويبدو ان معظم هؤلاء الكتبة كانوا متمركزين فى المدن أو فى الاخطاط

---

(١٨) هيلين ريفلين ، **مرجع سابق** ، ص ٤٩ •
(١٩) محافظ أبحاث ، محفظة ١٣٧ • وثيقة ٧٤ السابق الاشارة اليها •
(٢٠) هيلين ريفلين ، ص ١٣٩ •

تحت اشراف ناظر الخط اكثر من تمركزهم فى القرى - على أن وظائفهم كانت تمس من قريب أو بعيد شئون الريف ـ خاصة فى عملية تنظيم تخزين المحاصيل من الفلاحين ـ الأمر الذى يجعل وظائفهم ترتبط بتسيير أمور الحياة الريفية ٠

٣ ـ المساح والخولى : وكان المساح يقوم بمسح الأراضى كل عام بمعرفة الصراف وشيخ البلد ، أو قائمقام المركز ٠ أما الخولى فهو الشخص الذى يشرف على زراعة الوسايا ٠ (٢١) ، أيام الملتزمين ـ ويساعد المساح فى مسح الأراضى بعد الغاء نظام الالتزام مع الاحتفاظ باشرافه على الوسايا ٠ وكان شيخ البلد هو الذى يعين أفرادا من القرية فى هاتين الوظيفتين (٢٢) ٠ ولقد كان الخولى أكثر سلطة ونفوذا من المساح على ما يبدو ٠ فقد أعطيت له سلطات أخرى فى التنظيمات التى أدخلها محمد على بعد ادخال محصول القطن على الزراعة المصرية ، من ذلك مثلا الاشراف على العمل فى أراضى المعمور والأبعادية ، والاشراف على الرى الصناعى ، ومسح الأراضى ، وتطهيرها من الحشائش ، وابلاغ ناظر القسم أو المأمور عن أى اهمال من جانب المشايخ (٢٣) ٠ ويبدو أن المساح والخولى قد اضطلعا

---

(٢١) يبدو أن هذه وظيفة خاصة وليست عامة اللهم اذا كانت الوسية ملكا للدولة ومن المعروف أن نظام الوسايا لم يبلغ على عهد محمد على ، ومن شأن ذلك أن يجعل وظيفة الخولى تستمر فى هذا الصدد على خصوصيتها ٠

(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٩ ـ ٥٠ ٠

(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٤١ ٠

بالوظائف التى كان يضطلع بها « الشاهد » فى العصر العثمانى ، والذى كان مكلفا بتسجيل أراضى القرية وأسماء الفلاحين المنتفعين بها وكذلك الضريبة المفروضة على كل قطعة (٢٤) ٠

٤ ـ المشد : ويشبه بواب القرية ، فعليه ان يعرف أين يسكن كل واحد ويرشد الأغراب الى من يريدون زيارته ويحضر الفلاحين الى الديوان عند جباية الضرائب ٠ وهو بذلك يساعد الخفراء فى وظيفتهم التى انحصرت فى اعمال الشرطة فى الريف (٢٥) ٠

٥ ـ امام المسجد : وهو الشخص الذى يقوم على أمور الحياة الدينية بالقرية، ويذكر الرافعى أن وظيفة الامامة بالمساجد كانت تتم غالبا بالوراثة فى بعض العائلات ٠ وفى بعض الحالات كان امام المسجد يشغل هذه الوظيفة مدى الحياة ٠ وفى أحيان اخرى كان يقضى فيها بضع سنين أو بضع شهور ثم يتحول الى أعمال التجارة والزراعة (٢٦) ٠

ومن المتوقع أن يمارس أصحاب هذه الوظائف تأثيرا داخل القرية ٠ والسبب فى ذلك يرجع الى أن معظمها مرتبط بالأرض وعملية تنظيم الانتاج الزراعى ٠ فضلا عن أنها وظائف مكملة لوظيفة شيخ البلد أقوى أفراد القرية ٠

---

(٢٤) S. J, Show, **Ottoman Egypt in The Age of the French Revolution by Hussen Effendi**, Harvard University Press, 1964, p. 53.

(٢٥) هيلين ريفلين ، **مرجع سابق** ، ص ٥١٠

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى ، **عصر محمد على** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٤٥٠ ٠

واذا كانت هذه الفئات قد اعتبرت بمثابة امتداد للصفوة الحاكمة الارستقراطية على مستوى محلى ، فانه من المشكوك فيه أن تكون قد تكونت صفوة جديدة ـ بالمعنى الذى نتبناه فى هذه الدراسة ـ فى مطلع تاريخ مصر الحديثة • حقيقة أن بذور هذه الصفوة قد تكونت على مستوى قومى من خلال الاحساس الذى تولد خلال مقاومة الحملة الفرنسية ، وتشكلت وقتها من جماعة من علماء الأزهر بزعامة عمر مكرم • وهذه الجماعة نفسها هى التى جاءت بمحمد على الى السلطة • ولم يف محمد على بوعوده لهذه الجماعة واحتكر السلطة دونها ، الأمر الذى جعل المرحلة كلها تتشكل بما يريد هو لا بما تمليه حركة التطور • على أن المسألة يمكن النظر اليها من زاوية أخرى • فحركة المعارضة الوحيدة لحكم محمد على جاءت من بين صفوف المشايخ الذين وقفوا فى صف الملتزمين عندما شرع محمد على فى الغاء النظم القديمة فى جمع الضرائب• واهمها نظام الالتزام واحباسيات الرزق • ويحدثنا المؤرخون عن معارضة مشايخ الازهر للتغييرات الجديدة التى ادخلها بعد أن شكا اليهم الملتزمون (٢٧)• بل أنهم أوحوا الى بعض النساء (من الملتزمات) بالتظاهر فى الجامع الازهر احتجاجا على قرار مصادرة الالتزام (٢٨) • ويشير ذلك الى المصالح الحقيقية التى كانت تربط مشايخ الأزهر بالملتزمين وبنظام استملاك الفائض بصفة عامة • بل ان هؤلاء العلماء أنفسهم قد استحوذوا على كثير من أراضى الالتزام ، وبعضهم كان يسجل الالتزام باسم زوجته (٢٩) • وفى هذه الحالة ، فاذا كان العلماء قد دافعوا عن أى شكل من أشكال التغيير ، فانها تابعة من مصالحهم أصلا ومن رغبتهم فى الاستحواذ على نصيب أوفر من الثروة والسلطة •

---

(٢٧) عبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، تحقيق وشرح حسن جوهر وزملائه ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، الجزء الرابع ص ص ٩٣ ـ ٩٥ •

(٢٨) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧ •

(٢٩) انظر مقال حسين افندى السابق الاشارة اليه ، ص ٥٠٠ •

وفى هذه الحالة يمكن القول بأن محمد على هو الذى جسد هذه الروح الجديدة غير أنه لم يكن ليستطيع ـ على ما يبدو ـ أن يجتث كل جذور الفئات المتحكمة فى القرى كمشايخ البلدان مثلا ، بل كان عليه أن يتحالف معهم وأن يجد لهم دورا داخل تنظيماته • وقد اخذ المشايخ وموظفو القرى هذا الدور غير أنه لم يكن من المتوقع أن يخرجوا من بين صفوفهم صفوة جديدة • بل أنهم ـ على العكس من ذلك ـ استغلوا وضعهم الجديد وحققوا لانفسهم أكبر قدر ممكن من الفائدة • وقد ساعد على قيام التحالف بين نظام محمد على وهذه الفئات الأمل الذى تولد عند الفلاحين بأن التغيرات الجديدة سوف تخفف عنهم بعض أعبائهم • ذلك الأمل الذى تجسد فى قولة أحد الفلاحين الشهيرة « احنا صرنا فلاحين الباشا » (٣٠) •

وتوجد بعض البيانات التاريخية عن حدوث نوع من أنواع المقاومة أو المعارضة لنظام حكم محمد على على مستوى محلى (٣١) • غير ان هذه الاحداث كانت أحداثا فردية قليلة ، ولا توجد لدينا بيانات عن الاصول الاجتماعية الاقتصادية للافراد الذين انخرطوا فى هذه الأحداث ولا الدوافع الحقيقية وراءها، الأمر الذى يجعلنا أكثر حذرا فى الاعتماد عليها وحدها لتأكيد وجود صفوة جديدة فى هذه الفترة ، خاصة وأن مثل هذه الاحداث قد استمرت فى فترات لاحقة من تاريخ مصر الحديث وكان قد عرف انتفاضات ثورية حقيقية • ولكن اذا كان ريف مصر لم يعرف صفوة جديدة فى مطلع تاريخه الحديث ، فان التغيرات التى شهدتها مصر فى هذه الفترة فى نظام التجنيد والتعليم واعادة التنظيم الاقتصادى قد أفرزت هذه الصفوة فى فترة النمو الرأسمالى على ما سنرى فى الفقرة القادمة •

---

(٣٠) الجبرتى ، **مرجع سابق** ، الجزء الرابع ، ص ٢٥٧

(٣١) انظر حول هذه البيانات : حلمى محروس ، **مرجع سابق** ، ص ١١ ، ص‌ص٧٩ ـ ٨٠ ، على بركات ، **مرجع سابق** ، ص‌ص ٣٨٥ ـ ٣٩٥ •

ثانيا : التحول الرأسمالى وتغير تركيب الصفوة

لم يسر محمد على فى تنظيم عملية استملاك الفائض على هذا النحو المركزى الى مالا نهاية • فقد أدت ظروف داخلية وخارجية الى أن يتحول البناء الاجتماعى بالتدرج ـ ومنذ الفترة الاخيرة فى حكم محمد على ـ الى بناء يأخذ فيه النمط الرأسمالى طريقه نحو السيطرة • فقد أدت الضغوط التى فرضت على محمد على بسبب الازمة الاقتصادية فى عامى ١٨٣٦ ـ ١٨٣٧ ، فضلا عن نقص العائد النقدى بسبب هروب الفلاحين من الأرض الى أن يتعرض نظام استغلال الأرض لبعض التغيرات ، (٣٢) التى نتج عنها بداية تحلل التحكم المركزى فى الأرض • وكانت هذه التغيرات أساسا لبداية التحول الذى استمر على أيدى أبنـاء وأحفـاد محمد على ، والذى أدى الى تحول كامل فى نظـام ملكية الأرض • هـذا فضـلا عن الاصـلاحات التى بدأها محمد على قبـل ذلك كادخـال المحـاصيل النقـدية (٣٣) • واصـلاح نظـام

---

(٣٢) تمثلت هذه التغيرات فى المنح التى منحها محمد على لبعض الافراد والتى كانت أساسا للاقطاعات الرأسمالية الكبيرة • وقد انقسمت هذه المنح الى ثلاثة أنواع : (أ) العهد : ومنحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الاجانب ، (ب) والأبعاديات : وهى الأراضى البور التى منحت لكبار الموظفين والاجانب معفاة من الضرائب نظير اصلاحها ، (جـ) والجفالك وهى أرض خصبة منحت لافراد من أسرة محمد على وهى معفاة من الضرائب ويتم استخدام السخرة او العمل المأجور بها • انظر تفصيلات هذه التغيرات عند : هيلين ريفلين ، الفصل الرابع، على بركات ، الفصل الثانى وأيضا :

G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-15, London, 1962, pp. 13-25.

(٣٣) أدخل محمد على القطن طويل التيلة عام ١٨٢١ ، وزرعه فى أجود الأراضى بحيث يتم الاشراف على الفلاحين فى كل مراحل زراعته من خلال مساعديه فى الريف • وكان يتم تخزينه الى أن تقوم الحكومة بتصديره • وحول محمد على بعض المحاصيل المعيشية الى محاصيل نقدية عندما =

الرى (٣٤) ، ووضع الأساس الثقافى لضمان استمرار كل هذه الاصلاحات ، عن طريق تكوين فئة من المتعلمين والمهنيين المصريين الذين يمكن أن يحموا هذه التغيرات ويكسبوها قدرا من الاستمرار (٣٥) • وأخيرا تكوين الجيش المصرى الذى يمكن أن يحمى النظام برمته •

ولا شك فى أن هذه التغيرات التحتية والفوقيـة ـ والتى لم تكن منعزلة بحال من الاحوال عن التأثيرات الخارجية وضغط القوى الرأسمالية والاستعمارية ـ قد وضعت بذور التطور الرأسمالى الذى بدأ يتمفصل بالتدريج مع النمط الخراجى وبقايا النمط الاقطاعى • واذا كان الشكل الرأسمالى للانتاج لم يكن مسيطرا فى فترة حكم محمد على ، الا أنه قد بدأ فى التحول فى اتجاه السيطرة • وقد شهدت الفترة من ١٨٤٨ ـ ١٨٨٠ بعض التطورات

= بدأ فى تصديرها كالأرز والبقول والخضر • وكان محمد على يشترى المحصول من الفلاحين ويصدر جزءا منه ويعيد بيع الباقى الى الفلاحين من جديد • انظر : هيلين ريفلين ، ص ١٢٥ وما بعدها ، وص ١٦٢ •

(٣٤) كان على محمد على أن يصلح من نظام الرى والبناء التحتى بصفة عامة فقام بحفر ترع بلغ طولها حسب احصاء كلوت بك حوالى ٤٨١ ميلا • وأقام القناطر والأهوسة وضمن صيانتها باستمرار من خلال السخرة • كما أنشأ سواقى للرى بلغت حسب احصاءات بارنت حوالى ٢٣٫٨٣٦ ساقية • انظر المرجع السابق ، ص ٣٨٦ ـ ٣٩٤ •

(٣٥) يورد عبد الله النديم الاحصائية التالية عن عدد المدارس والتلاميذ والمدرسين فى عهد محمد على (ميزانية ١٢٢٥ هـ) :

	عـدد المدرسـة	التلاميذ	المعلمون	الانفـاق بالجنيه
مدارس متخصصة وعسكرية	٣١٥١٠	١١٨٨	١٤٣	٢٦٠٦٧٨
مكاتب الارياف	٤٥٧٩	٦٤٣	١٤٦	٧٢١١٤

انظر : عبد الله النديم ، **مقالات عبد الله النديم** ، المطبعة الجديدة ، بدون تاريخ ، القاهرة ، ص ص ١٨ ـ ٢٠ •

التى شجعت على هذا الاتجاه • فقد استمر التحلل فى التحكم المركزى لاستغلال الأرض • فبالرغم من أن عباس قد ألغى نظام العهد ، الا أن سعيد واسماعيل قد توسع فيها (٣٦) • وتوالت مجموعة من التشريعات ـ والتى بدأت فى عهد قد توسع فيها (٣٦) • وتوالت مجموعة من التشريعات ـ والتى بدأت فى عهد محمد على نفسه ـ أدت الى ظهور الملكية الفردية المطلقة للأرض (٣٧) • وقد صاحب كل هذه الظروف تحول هائل فى عملية استملاك الأرض من صغار الفلاحين (الأراضى الخراجية) واضافتها الى أرض كبار الملاك (الأراضى العشورية) • ذلك أن الفلاحين كانوا يضطرون تحت ضغط الضرائب وضغط الوسطاء (من المتعهدين والمرابين ودافعى المقابلة) الى ترك الارض • وتشير الأرقام التى أوردها بير الى أنه فى الفترة من ١٨٦٣ ـ ١٨٨٠ تحولت مساحة ٣٠٠ ر ٣٠٠ فدان من الأراضى الخراجية الى الأراض العشورية (٣٨) • ويعنى ذلك مزيدا من التحول البروليتارى فى المجتمع •

وقد صاحب ذلك تطوير واضح فى البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديد التى تضاعف طولها ثلاث مرات ، وأعمال الرى حيث وصل طول القنوات المحفورة فى عهد اسماعيل ٤٠٠ ر ٨ ميل • (٣٩) • ولقد كان تزايد

---

(٣٦) G. Baer, 1962, pp. 14-17.

(٣٧) أهم هذه التشريعات لائحة الاطيان الاولى (١٨٤٦) والثانية (١٨٥٤) اللتان أعطتا لحائزى الأرض الخراجية بعض الحقوق على الأرض ، واللائحة السعيدية (١٨٥٨) والتى اعترفت بحق الوراثة، ولائحة المقابلة (١٨٧٠) والتى منحت حقوق الملكية أو الاعفاء من جزء من الضرائب • وأخيرا القانون المدنى الاهلى (١٨٨٣) والذى كفل الملكية الفردية المطلقة وحق الوراثة •
انظر : على بركات ، ص ص ٥٥ ـ ٥٦ •

(٣٨) G. Baer, 1962, p. 20

(٣٩) A G. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt., Longmans, Greens Col., London, 1938, p. 117.

الطلب على محصول القطن فى العالم هو السبب وراء هذه التحسينات ، والتى ادت بالفعل الى التوسع فى زراعته • فقد زاد المحصول فى الفترة من ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ ـ وهى الفترة التى توقف فيها تصدير القطن من الولايات المتحدة بسبب ظروف الحرب الأهلية ـ من نصف مليون قنطار الى ما يزيد على الضعف ، فى حين جاوز سعره أربعة أمثال ما كانت عليه (٤٠) • وهكذا تضافر نمو علاقات السوق مع التحول البروليتارى على احداث مزيد من التحول الرأسمالى بحيث يمكن القول أن النمط الرأسمالى قد أصبح بالفعل نمطا مسيطرا منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر •

ومن الطبيعى أن يفرز هذا التحول الرأسمالى تركيبا طبقيا تزداد فيه الفجوة بين صغار الفلاحين والبروليتاريا الزراعية من ناحية وكبار ملاك الأرض والتجار والمرابين من ناحية أخرى • ولقد شكلت الفئة الثانية طبقة برجوازية ـ زراعية وتجارية ـ ناشئة ـ استطاعت أن تسيطر على مساحات واسعة من الأرض التى تمتعت فى نفس الوقت بضرائب أقل من تلك التى يدفعها صغار الفلاحين (بلغت الضريبة على الأراضى الخراجية عام ١٨٧٨ حوالى ٢٠٠ قرش للفدان فى حين بلغت الضريبة على الأراضى العشورية ٣ ر ٣٠ قرشا للفدان) (٤١) • ولقد انخرطت فئة غير قليلة من هذه الطبقة

---

(٤٠) محمود متولى ، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ • ص ٦٦ •
وارتفعت صادرات القطن من ٤٧٠ ر ٣١٥ قنطار عام ١٨٣٧ الى ٥٩٥ ر ٦٨٠ ر ١ قنطار عام ١٨٧٩ • انظر كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ •

(٤١) G. Baer, 1962, p. 31.
ولقد كانوا يستخدمون تكنولوجيا متقدمة بالقياس الى معظم الفلاحين ويزرعون أراضيهم بالمحاصيل النقدية وأهمها القطن • بل ان أراضيهم كانت تنتج محصولا وافرا من القطن يشترى بثمن أغلى من القطن الذى تنتجه الاراضى الخراجية • انظر :

فى النشاط التجارى خاصة المضاربة على الأرض وانشاء بنوك الرهن العقارى على ما سيتضح فيما بعد • ولقد ضمت هذه الطبقة جماعتين عرقيتين :

(١) الأجانب من الاتراك والشراكسة والأوربيين الذين منحهم فرمان ١٨٧٦ حق تملك الأراضى داخل الامبراطورية العثمانية (٤٢) • غير ان هذا الفرمان لم يكن الا تتويجا لنفوذهم المتنامى منذ أن أعطاهم محمد على الضوء الاخضر • بل أن الأجانب كان لهم وجود فى مصر من قبل محمد على • فقد كانوا يشكلون صفوة لها نفوذ واسع تميز نفسها عن عامة الشعب بلغتها وأسلوب حياتها • وهيأت لهم الظروف سيطرة مطلقة بسبب خضوع مصر للامبراطورية العثمانية ، فضلا عن تزايد أعدادهم المستمر أو المحافظة عليها على الاقل (٤٣) • وبلغ عدد الأجانب فيما قبل حكم محمد على مابين ٢٠٠ر٠٠٠ و ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة من عدد السكان البالغ المليونى نسمة فى ذلك الوقت (٤٤) • وكان أكثر الاجانب من المرابين الذين انتزعوا ملكيات كثيرة من الفلاحين بسبب الديون (٤٥) •

G. Owen, **Cotton and the Egyptian Economy, a study in Trade and Development**, the Clarendon Press, Oxford, 1969, p. 6

(٤٢) عبد العظيم رمضان ، **صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٣٥ •

(٤٣) I. Abu-Lughod, « The Transformation of the Egyptian Elite », **M.E.J.**, Vol. 21, No. 3, 1967, pp. 327-328

(٤٤) G. H Gibb and H Bowen, **Islamic Society and the West**, Oxford University Press, London, 1967, pp. 228-230.

(٤٥) أحمد زكى بدوى ، **تاريخ مصر الاجتماعى** ، مكتبة صلاح الدين الكبرى، بدون تاريخ ، القاهرة ، ص ٢٦٧ •

(ب) المصريون من أعيان الريف والعربان وعلماء الازهر والموظفين ورجال الجيش • ولقد كانت العناصر الغالبة بين الأعيان من رجال الجيش والادارة عناصر تختلط فيها الأصول التركية والالبانية والشركسية بالأصول المصرية ، وان كانت قد اشتملت أيضا على عناصر مصرية خالصة • أما العناصر المصرية فقد ضمت أعيان الريف من رؤساء العائلات،والعمد،والمشايخ ومشايخ البدو الذين حصلوا على أبعاديات وعهد وكان لهم أواسى (٤٦) • وضمت هذه الفئة أيضا جانبا علماء الأزهر • فهم و ان كانوا قد أضيروا من الاصلاحات التى أدخلها محمد على ، الا أن بعضهم قد حقق ملكيات كبيرة من جراء التغيرات التى طرأت على حيازة الأرض ، وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة طيبة بالأسرة الحاكمة (٤٧) •

على أن هذه الطبقة البرجوازية الناشئة لم تكن متجانسة ، بل كانت تكشف عن قدر من التباين الداخلى وفقا للفرصة المتاحة لعناصرها لتملك الأرض • ومن المتوقع أن يأتى الأجانب على قمة هذه الطبقة ، يتلوهم الموظفون ورجال الجيش من ذوى الدم المختلط أو من المصريين الخلص ، ثم يأتى بعدهم أعيان الريف • ولقد انعكس هذا التدرج فى الثقافة التى بدأت تصاحب هذه الطبقة

---

(٤٦) عبد العظيم رمضان ، **المرجع السابق** ، ص ص ٧٠ ـ ٧٦ •

قرر مجلس شورى النواب فى ٧ محرم ١٢٨٤ (١٨٦٧) منح أراضى للعربان بشرط عدم تصرفهم فيها بأى طريقة ما من طرق البيع أو الرهن أو الهبة على الا تنزع من أيديهم طالما يسلكون « مسلك الانسانية » وطالما سددوا ما عليها من ضرائب • محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٣١ ـ صورة الأمر الكريم رقم ٤٩ • دار الوثائق ـ القلعة ـ القاهرة •

(٤٧) على بركات ، **المرجع السابق** ، ص ٥٢ •

الناشئة والمرتبطة بالرتب والنياشين (٤٨) • فالذى يحصل على رتبة الباشا غير الذى يحصل على رتبة الميرامون غير الذى يحصل على رتبة البك غير الذى يحصل على رتبة الافندى وهكذا (٤٩) •

وفى مقابل هذه الطبقة العليا ذات الشرائح المتباينة،والطبقة الارستقراطية التى تكونت من أسرة محمد على ومساعديهم من الأوروبيين والاتراك ، كانت هناك طبقة صغار الفلاحين والمعدمين الذين تركوا أرضهم اما بسبب السخرة أو تحت وطأة الديون والضرائب • فقد كانت بعض القرى تهرب برمتها الى الجبال خوفا من التجنيد فى عصر عباس • وبالرغم من أن عباس قد قلل من نظام العهد الا أنه استمر فى طلب الضرائب بالحاح • وطالب سعيد الفلاحين بالعودة الى أراضيهم على أن يبيعوا رقبة الأراضى لكبار الموظفين أو الاجانب اذا لم يستطيعوا دفع الضرائب واستمرت الضرائب فى الارتفاع على أيدى اسماعيل خاصة بعد الكساد الذى أصاب محصول القطن • ولقد أخبر القنصل الانجليزى فى مصر عام ١٨٦٨ أن الفلاحين دفعوا فى ذلك العام ضرائب تزيد بنسبة ٧٠ ٪ عن تلك التى كانوا يدفعونها عام ١٨٦٥ (٥٠) •

والسؤال المطروح الآن : ما هى التغيرات التى طرأت على تركيب الصفوة فى الريف تأثرا بهذه التطورات التى طرأت على البناء الاجتماعى ؟

يبدو أن التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى مع عملية التحول

---

(٤٨) أميل الى النظر الى الرتب والنياشين فى هذا السياق على انها مجموعة من الرموز الثقافية التى تغلف النظام الاقتصادى وتكسبة شرعية ، وتلعب دورا **جوهريا فى اعادة انتاجه** •

(٤٩) يشير ذلك التباين الى امكان الحديث عن بداية تشكل طبقة وسطى فى هذه الفترة ، وهى طبقة متوسطى الملاك الذين يقطنون القرى ، فضلا عن المتعلمين والموظفين من الفئات الوسطى •

(٥٠) E. R. Owen, op. cit., pp. 144-145 and p. 93.

نحو الرأسمالية قد انعكست على بناء الصفوة فى الريف • فالمحقق أن بناء القوة قد اتسم فى هذه الفترة بالصراع بين صفوة أجنبية من الاتراك والشراكسة والأروبيين ومن يتحالف معهم من المصريين من ذوى الدم المختلط وبين صفوة ناشئة ـ مصرية أساسا ـ أفرزتها التغيرات التى أدخلها محمد على والتى تابعها أحفاده • وكانت الجماعة الاولى لها المكانة العليا والقوة الأوسع لما لها من رصيد اقتصادى قوى • أما الجماعة الثانية فكانت ناشئة تحاول أن تكتسب مزيدا من القوة والنفوذ من خلال نفس القنوات التى اكتسبت منها الجماعة الاولى قوتها ونفوذها • وأعنى الأرض والعمل بالادارة والجيش • وفى هذه الحالة مثلت الجماعة الأولى الصفوة القديمة التى تتربع على عرش القوة فى كافة الأمور ـ الاقتصاد والادارة والجيش ـ وتؤثر بشكل مباشر على مجريات الأمور فى المحليات رغم عدم وجودها هناك • ومثلت الجماعة الثانية صفوة ناشئة جديدة تود أن تحتل هذه المواقع المؤثرة بشكل كامل • ومن الطبيعى أن تنعكس التغيرات على الصفوة القاطنة فى الريف من العمد والمشايخ والتى كانت أعلى سلطة فى الريف فى مطلع القرن • فمن المتوقع أن يتقلص دورها ودرجة تأثيرها امام الصفوة المصرية الناشئة والتى بدأت تتملك من مصادر القوة مالم تتملكه هذه الصفوة الريفية • ومن المتوقع أيضا أن تحدث ظروف التحول الرأسمالى داخل صفوفها عملية فرز اجتماعى بحيث تصعد بعض عناصرها لتنضم الى صفوف الصفوة المصرية الناشئة ، وتبقى العناصر الأخرى حيث تتحول الى صفوة فرعية تنفذ المهام التى كان ينفذها المشايخ فى عهد محمد على وتخضع بشكل مباشر للبرجوازية الزراعية الناشئة • ونعرض فيما يلى للتغيرات التى طرأت على هذه الفئات جميعا بشىء من التفصيل •

بالرغم من أن محمد على كان جادا فى استبدال الأجانب فى كافة مجالات الحياة بالمصريين وهو أمر يكشف عنه نقصان أعدادهم فى عهده ، وبداية دخول المصريين الى مجالات الحياة العامة • غير أن ذلك لم يمنع محمد على

من الاعتماد على الأجانب والاقباط والاتراك فى شغل الوظائف الفنية والادارية العليا • غير أن الاجانب قد حققوا نفوذا واسعا بعد محمد على ، خاصة فى عهد عباس ـ الذى كان ميالا الى الاجانب ـ بحيث نجدهم قد تكاثفوا دون أن يقتحم المصريون الوظائف الحكومية (٥١) • ولقد اكتسبت صفوة الاجانب قوتها من خلال القنوات التالية :

(أ) الملكية : حيث تم منح اقطاعات من الأرض لهم ـ خاصة للعاملين فى الادارة والجيش فى عهد محمد على وعباس وسعيد واسماعيل على التوالى (٥٢) •

(ب) الادارة والجيش : فقد احتل الاتراك والشراكسة والأرمن وظائف ادارية عديدة الى درجة ذهب معها بعض الباحثين الى القول بأن الوظائف الحكومية الهامة فى سبعينات القرن الماضى وثمانيناته كان يشغلها موظفون أجانب • ولقد نجح الأجانب خلال وجودهم فى هذه الوظائف فى أن يقيموا روابط مباشرة مع القادة المحليين (٥٣) • وقد عمل عدد كبير من الأتراك فى صفوف الجيش بجانب الالبانيين • وكانوا موزعين على انحاء البلاد لحماية المدن المختلفة وللمعاونة فى تحصيل الميرى والضرائب الأخرى (٥٤) • ومن شأن ذلك أن يخلق لهم نفوذا فى المجتمعات الريفية وتأثيرا بالغا على الفلاحين • أما بالنسبة للجيش فان العنصر المصرى لم ينتعش فيه الا فى عهد سعيد الذى قرر تجنيد أبناء العمد

---

(٥١) عبد العظيم رمضان ، ١٩٧٨ ، ص ٦٥ •

(٥٢) على بركات ، **المرجع السابق** ، ص ص ١٦٧ ـ ١٧٩

(٥٣) Abu-Loghd, op. cit., p. 329.

(٥٤) T. Legh, Narative of Journy in Egypt, John Nurray, London, 1816, p. 55.

والمشايخ • ومع ذلك فحتى الثورة العرابية ، كان العنصر التركى والشركسى هو العنصر المسيطر فى الجيش المصرى (٥٥) •

(جـ) التجارة والمضاربة : أدت التحولات الرأسمالية والتى ارتبطت بتكامل مصر مع السوق العالمية الى أن يسيطر الأجانب على شئون التجارة • وظهرت هنا فئة من التجار والمضاربين واصحاب الشركات من الأوربيين والشاميين أساسا• ورغم أن بداية سيطرة الأجانب على شئون التجارة ترجع الى فترة حكم محمد على الذى فرض على تجارتهم ضرائب تقل كثيرا عن الضرائب المفروضة على التجار المصريين (٥ر٢ ٪ فى مقابل ١٠ ٪ من ثمن السلع) (٥٦) ، الا أن هذه السيطرة بلغت ذروتها مع ازدهار تجارة القطن حيث تزايد عدد الأوربيين من ٠٠٠ر١٠ فى عهد عباس الى ٠٠٠ر٩٠ فى عام ١٨٦٤ الى ٠٠٠ر١٣٠ فى عام ١٨٨٢• وكان نشاطهم يشتمل على انشاء البنوك وتقديم القروض للحكومة وانشاء شركات التصدير • وكانت بنوكهم وشركاتهم تنخرط فى اعمال كثيرة كادارة البنوك والملاحة وتقديم القروض الى المزارعين والانفاق على مشروعات الرى • وبالرغم من ظهور مجموعة من المنافسين المصريين فى هذا الصدد الا أنها لم تكن من القوة والنفوذ بحيث تنافس راس المال الأجنبى • وأصبح كبار الملاك يبيعون محاصيلهم ـ خاصة القطن ـ الى التجار الأجانب مباشرة • ووصل الأمر بهم الى حد احتكار تجارة القطن،واصبح تجار القطن المصريون تابعين لهذه الفئة من التجار الأجانب (٥٧) •

---

(٥٥) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٦ •

(٥٦) عبد الرحمن الجبرتى ، **المرجع السابق** ، الجزء الرابع ، ص ١٦٨ •

(٥٧) M. Deeb, « The Socio economic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt : I.J.M.S. Vol. 9 1978. pp. 14-16.

وهكذا استطاع الجناح الأجنبى من البرجوازية أن يفرز صفوة تسيطر على الادارة والجيش وتوجه الاقتصاد بما يخدم مصلحة الأجانب • ولقد استطاعت هذه الصفوة أن تؤثر على سياسة الحكومة وتشكلها ، وهذا موضوع سوف يفصل فيه الحديث فى الفصل القادم • ويكفى هنا أن نشير الى أن نفوذ الأجانب قد وصل الى حد اشتراكهم أو تمثيلهم فى الوزارة ، وانشاء محاكم خاصة تنظر فى أمورهم ، بل ان أول نظارة – وهى نظارة نوبار باشا (الأجنبى) عام ١٨٧٨ – قد ضمت اثنين من الأجانب (٥٨) • غير أن النقطة التى نود أن نؤكدها هنا هى أن هذه الصفوة لم تكن تقطن القرى وانما كانت تقطن المدن • ولكن تأثيرها لم يقتصر على وجودها فى الحضر بل امتد الى الريف ، وذلك من خلال الموظفين الأجانب الذين يشغلون مستويات متعددة من صغار الموظفين وحتى مديرى المديريات والذين يتعاملون مع الفلاحين بشكل رسمى مباشرة (٥٩) • هذا فضلا عن تأثير تجار القطن والمرابين الذين ملكوا ناصية الاقتصاد فملكوا لجماعتهم كل تأثير سياسى •

وفى مقابل الصفوة الأجنبية بدأت تظهر الى الوجود فى هذه الفترة صفوة مصرية من نوع جديد • فقد لاحظنا كيف استهدفت سياسات محمد على ادخال العنصر المصرى الى مجال الادارة والجيش • وقد استمرت هذه السياسة على يد أحفاده • فما أن حلت سبعينات القرن الماضى حتى أصبحت هذه

---

(٥٨) على الدين هلال ، **السياسة والحكم فى مصر** (العهد البرلمانى ١٩٢٣ – ١٩٥٢) مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ • ص ص ٤٧ – ٤٨ •

(٥٩) زاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة فى الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٠ ، حيث تم تعيين ١٦٠ أجنبيا فى هذه الفترة • وفى الفترة من ١٨٧١ – ١٨٧٥ عين ٢٠١ ، وفى عام ١٨٧٦ وحده عين ١١٩ ، وفى ١٨٧٧ عين ٧٦ ، وفى ١٨٧٨ عين ١٣١ • نقلا عن :
رفعت السعيد ، **الأساس الاجتماعى للثورة العرابية** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨٢ •

العناصر المصرية حقيقة واقعة ، وحتى اكتسبت من القوة ما جعلها تسعى الى أخذ زمام الامور كلية من الصفوة الأجنبية المسيطرة • وقد حصلت هذه الصفوة الناشئة على رصيدها من القوة من خلال نفس القنوات التى حصلت عليها الصفوة الأجنبية على قوتها ، وأعنى امتلاك الأرض ، والحراك الاجتماعى عبر الاجهزة الادارية للدولة والجيش (٦٠) •

فقد أدت التحولات الرأسمالية التى طرأت على نظام ملكية الأرض خلال القرن ١٩ الى حصول الكثير من المصريين (الملتزمين السابقين أو عائلاتهم ، مشايخ القرى ، علماء الازهر ، موظفى الادارة أو ضباط الجيش) على اقطاعات كبيرة من الأرض • وقد أفاض الباحثون فى التاريخ تبيان هذه الحقيقة مما لا يدعونا الى الاستفاضة فيها هنا (٦١) • وما نود أن نبرزه هنا هو الحراك الاجتماعى الذى خضع له بعض أبناء الريف والذى شكل منهم صفوة فى هذه الفترة • وتشير البيانات المأخوذة من موسوعة على مبارك الى هذه الحركة التى تمت من خلال ثلاث قنوات أساسية :

(أ) الترقى فى الرتب والوظائف الحكومية : ومن أمثلة القرى التى صعد منها افراد الى وظائف حكومية رفيعة : قرية اشنواى (غربية) التى ترقى منها أحمد أغا بوظيفة ناظر قسم ، ومن بعده ابنه محمد بك المنشاوى الذى ترقى الى وظيفة ناظر قسم ثم الى رتبة اميرالى وكيلا للدقهلية والشرقية ثم صار من أعضاء مجلس الأحكام فى مصر ، وابنه بسيونى بك الذى وصل الى رتبة قائمقام وعمل مفتشا على زراعات الخديوى اسماعيل،وعلى نفس الرتبة والوظيفة

---

(٦٠) Abu-Loghd, op. cit., p. 334

(٦١) انظر على بركات ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ وما بعدها وكذلك كتاب بير السابق الاشارة اليه •

حصل أخوهما أحمد بك (٦٢) • وقرية ام دومه (لجرجا) وترقى منها السيد عبد الرحمن أبو دومة الى وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على ، ومن أحفاده الحاج محمد عطية عبد الرحمن وهو عمدة وصل الى عضوية مجلس شورى النواب ، ومن اولاده عبد الرحمن الذى تولى النظارة بعد أبيه فى عهد اسماعيل وكان عضوا فى مجلس شورى النواب أيضا (٦٣) • وقرية الصالحية (قليوبية) والتى ترقى منها صالح أغا (من عائلة أولاد الحوت) حتى صار مدير مديرية برتبة اميرلاى وهى رتبة وصل اليها أخوه أيضا ، وترقى منها أيضا محمد صالح الحوت الذى كان ناظر قسم ثم مفتش جفالك فى عهد اسماعيل (٦٤) •

(ب) الانتظام فى صفوف الجيش : وتكشف خطط على مبارك عن حالات كثيرة ترقت فى صفوف الجيش وجاءت من عناصر مصرية ريفية أساسا ، نأخذ منها هنا بعض الامثلة • فقد دخل على افندى يوسف من قرية دقدوس (دقهلية) نفرا فى الجيش فى عهد عباس وترقى الى رتبة بكباشى • ومن قرية دمصاص (شرقية) التحق فوده افندى بالجهادية نفرا فى عهد عباس ووصل أيضا الى رتبة البكباشى فى زمن اسماعيل (٦٥) ، ومن قرية منية حبيب (غربية)

---

(٦٢) على مبارك ، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** ، الطبعة الاولى ، المطبعة الكبرى الاميرية • المجلد الثانى ، الجزء الثامن • ص ص ٧٦ ــ ٧٧ •

(٦٣) المرجع السابق ، الجزء الثامن ، ص ٨٢ •

(٦٤) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث عشر ، ص ٧ • ويورد على مبارك حالات كثيرة من الفلاحين الذين ترقوا فى وظائف ومنها وظيفة مدير مديرية فى عهد محمد على وخلال القرن التاسع عشر حتى عهد اسماعيل ، ومعظمهم ينتمى الى عائلات معينة داخل القرى •

(٦٥) المرجع السابق ، الجزء الحادى عشر ، ص ١٧ ، ٢٠ •

دخل أحد الافراد الجيش ووصل الى رتبة باش جاويش والحق هذا ابنه بالجيش حيث صار قبطانا للخديوى اسماعيل الذى منحه رتبة باشا (٦٦) ، ومن قرية نهيه (الجيزة) التحق محمد افندى الزمر (من عائلة الزمر) بالجيش نفرا فى عهد سعيد وترقى فى عهده الى رتبة صاغقول أغاسى ووصل الى رتبة بكباشى زمن اسماعيل • ومن قرية ونا (بنى سويف) وصل محمد افندى عثمان الى رتبة بكباشى بديوان الجهادية (٦٧) •

(ج) التعليم : يحدثنا على مبارك فى الجزء الأول من خططه عن النهضة التعليمية فى عهد محمد على وعهد اسماعيل • وفى مسحه لقرى مصر يورد الكثير من الأسماء التى استطاعت من خلال التعليم أن تصل الى أماكن مرموقة • فهذ نفسه من قرية برنابال (غربية) ، ورفاعة الطهطاوى ينتمى الى قرية طهطا (جرجا) ، كما أن عبدالله ابو السعود الذى اسس صحيفة وادى النيل ينتمى الى قرية دهشور (جيزة) وكذلك ابنه الذى اسس صحيفة « روضة الاخبار » (٦٨) • ومن الامثلة الأخرى على الحراك من خلال التعليم ابراهيم افندى سالم من قرية البرادعة (قليوبية) ووصل الى مدرسة المهندسخانة واصبح مدرسا بها ، واحمد افندى من بسيون (غربية) وتعلم ووصل الى مهندس ، ومحمد بك بدر ،

---

(٦٦) المرجع السابق ، المجلد الرابع ، الجزء السادس عشر ، ص ٦١ •

(٦٧) المرجع السابق ، الجزء السابع عشر ، ص ١٠ ، ص ص ٦١ ــ ٦٢ •

(٦٨) انظر تراجم لهؤلاء فى الخطط التوفيقية : المجلد الثانى ، الجزء التاسع ، ص ص ٣٧ ــ ٣٨ ، المجلد الثالث ، الجزء الحادى عشر،ص ص ٦٨ ــ ٦٩، المجلد الثالث ، الجزء الثالث عشر ، ص ص ٥٢ ــ ٥٦ •

من زاوية البقلى (منوفية) وأصبح طبيبا مشهور (٦٩) ، وغيرهم كـــثير ٠

ويلاحظ على هذه البيانات أربع ملاحظات أساسية :

١ ـ أن الحراك الاجتماعى خلال الوظائف الادارية كان مرتبطا بالعائلات الكبيرة (الغنية) فى القرى ، وأن ترقى شخص من العائلة كان يستتبعه ترقى أولاده واخوته ٠

٢ ـ أن الذين احتلوا مناصب عليا كانوا يتركون وراءهم رصيدا عائليا ضخما فى القرى ، وبعض هؤلاء كانوا من العمد ٠ وهو أمر يلقى الضوء على ما سنفصل الحديث فيه فيما بعد بشأن العمد والمشايخ ٠

٣ ـ أن التعليم كان يرتبط أيضا بالعائلات الكبيرة فيما عدا استثناءات بسيطة ٠

٤ ـ ان الحراك الاجتماعى داخل الجيش قد صعد العناصر من الطبقات الدنيا ٠ اذ يبدو أن العائلات الغنية كانت تجد فى الجيش شيئا غير لائق بها ، طالما أنها تجد قنوات أخرى للحراك الاجتماعى ، وان كانت بعض العائلات ـ كعائلة الزمر ـ كانت تتحرك داخل كل القنوات ٠

والحقيقة أنه لا يمكن الادعاء بأن هذه الصفوة الصاعدة تمثل صفوة جديدة بكل عناصرها ٠ فقد اشرت فيما سبق الى التباين الداخلى الذى ميز الطبقة البرجوازية المصرية الصاعدة فى هذه الفترة ٠ وأغلب الظن أن هذا التباين الداخلى قد لنعكس على تركيب الصفوة ، فنجد أن الصفوة التى أفرزتها هذه الطبقة تنقسم الى جماعتين : أولئك الذين حققوا قدرا كبيرا من الحراك

---

(٦٩) انظر المرجع السابق ، المجلد الثانى ، الجزء التاسع ، ص ١٤ ، ص ٦٥ ، والمجلد الثالث ، الجزء الحادى عشر ، ص ص ٨٨ ـ ٨٩ ٠

الاجتماعى من خلال الثروة أو السلطة المكتسبة من الاشتغال بالوظائف العليا أو الانتماء الى الجيش أو كل هذه القنوات ، بحيث وصلوا الى مستوى قريب من مستوى الجناح الأجنبى من البرجوازية • وهذه الجماعة تشكل بالضرورة صفوة قديمة ، وهى التى اتخذت موقفا معارضا من الثورة العرابية على ما سيتضح فى الفصل الثامن من هذا البحث • أما الجماعة الثانية فتنتمى الى الفئات الوسطى من الطبقة البرجوازية الصاعدة والتى ظهر من بين صفوفها جماعة العلماء والمثقفين الذين مهدوا للثورة العرابية من أمثال عبد الله النديم ، وجماعة العسكريين الذين قادوا الثورة من أمثال عرابى ، ولقد كانت هذه الجماعة تتحدث بصوت الفئات التى كانت لها مصالح حقيقية فى احداث تغيير فى المجتمع • غير أن ذلك لا ينفى أن كلتا الصفوتين كانت تنتمى ـ بشكل أو بآخر ـ الى برجوازية مصرية صاعدة ، حققت أقصى مراحل استقرارها فى النصف الاول من القرن العشرين على ما سيتضح فيما بعد •

على أن الذى يهمنا الآن هو أن نكشف عن بعض التغيرات التى طرأت على صفوة أعيان الريف من العمد والمشايخ • والفرض المطروح عنا هو أن هذه الصفوة قد تعرضت ـ من خلال ظروف التحول الرأسمالى ـ الى عملية فرز طبقى مكنت بعضا منهم من أن يصعد الى مرتبة عالية منضما الى صفوة الباشوات فى حين ظل الباقى كما هو حتى وان كان قد حقق بعض الثراء المادى • لنستعرض فى البداية التغيرات التى طرأت على وظائف هذه الفئة خلال هذه الفترة • الملاحظ على هذه الوظائف بصفة عامة انها بدأت فى التقلص • فبالرغم من أن عباس قد كلف المشايخ والعمد بوظائف أخرى كتعبئة الفلاحين للجيش والاشغال العامة ، الا أن دورهم فى شئون الأراضى وتقدير الضرائب قد تقلص الى حد كبير ، هذا بالرغم من أنهم قد استعادوا جانبا من هذه الوظيفة فى عهد اسماعيل • وبذلك أصبحت مهامهم مقصورة على تنفيذ التعليمات الحكومية ، والأمن وفض المنازعات ، والضيافة ، وضمان دفع الضرائب ، والنظر فى الشكاوى • ولقد كان ذلك بداية لتقلص دور مشايخ

القرى تحت الاحتلال البريطانى على ما سنرى فيما بعد • ولا شك أن ذلك قد أثر على الوضع الاجتماعى لهذه الفئة ، وعلى رصيدها من القوة السياسية ، طالما أنها حرمت من المصدر الذى حققت منه ثراءها • وأعنى الاشراف على توزيع الأرض والضرائب • هذا فضلا عن فرض ضرائب على أراضى المسموح بل ونزعها نهائيا عام ١٨٥٨ ، وعن التشريعات التى استهدفت تقليص نفوذ هذه الفئة (٧٠) •

وليس هناك من شك فى أن هذه الظروف وما صاحبها من ظروف التطور الرأسمالى قد جعل معظم العمد والمشايخ فى وضع اجتماعى ـ اقتصادى يختلف عن وضعهم فى فترات سابقة • فقد فقدوا ـ من ناحية ـ أحد المصادر الهامة فى قوتهم السياسية والاقتصادية • ومن الناحية الأخرى فقد هيأت ظروف التحول الرأسمالى لفئات من المصريين أن يكونوا طبقة (وصفوة) تقف فى موقف متفوق عن موقف مشايخ القرى • غير أن ذلك لا يعنى أن جميع المشايخ والعمد قد تحولوا الى هذا الموقف الطبقى والسياسى التابع • فمنذ أن بدأوا فى عهد اسماعيل يستردون اشرافهم على بعض التنولت التى تحقق لهم الثروة (٧١) ـ كتقدير الضرائب ـ بدأت فئة منهم تحقق من الغنى ومن السلطة ما جعلها أقرب الى موقف الطبقة الصاعدة من المصريين ، بل وأقرب الى موقف الأجانب • فخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر استطاع بعض العمد والمشايخ أن يكونوا لانفسهم ملكيات كبيرة سواء بالاستيلاء المباشر (على أراضى الميرى وزيادة المساحة) ، أو بطرد الفلاحين من أراضيهم اما بالقوة أو نظير رهن • كما سمح لهم نظام العهد ونظام منح الأراضى البور والبرارى لمن يرغب بشرط اصلاحها (والصادر به قرار مجلس شورى

---

(٧٠) أنظر مقال بير عن مشايخ القرى ، ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، ص ص ١٤٠ ـ ١٤١ ، ص ص ١٤٧ ـ ١٤٨ •

(٧١) المرجع السابق ، ص ١٤٢ ، وص ١٤٩ •

النواب عام ١٨٦٧) بأن يحصلوا على مساحات كبيرة من الأرض • هذا وقد اشتغل كثير من العمد والمشايخ فى أعمال الوساطة فى تسويق محصولات الفلاحين ، الأمر الذى جعلهم يكونون ثروات طائلة مكنتهم من شراء مساحات من الأرض • ولقد كانت توجد من قبل ذلك بعض العائلات التى تمتلك بالفعل أراضى عشورية ، ولقد ازدادت هذه العائلات ثروة وقوة عندما أضافت الى هذه الأرض العشورية اراضى خراجية سمحت لها ظروف الفترة التاريخية بشرائها• وفى ضوء ذلك أصبح بعض العمد والمشايخ من كبار الملاك الى درجة أن حدث فى الكثير من القرى أن امتلك العمدة وعائلته نصيب الأسد من أراضى القرية برمتها ، ووصل الأمر فى بعض الحالات الى درجة أنه كان يمتلك أراضى القرية كلها هو وعائلته • والى جانب الحصول على هذه المساحات استطاع بعض العمد أن يحققوا حراكا اجتماعيا من خلال شغل مناصب ادارية عليا أو الحصول على القاب فخرية أو كليهما معا (٧٢) •

وبهذه الطريقة استطاعت فئات من العمد والمشايخ أن تصعد على سلم الحراك الاجتماعى وتنضم الى فئة كبار الملاك أو الباشوات فى حين ظلت فئات منهم تشغل وضعا وسطا من حيث الثروة والسلطة بالرغم من التحسن الملحوظ فى مستوياتها الاقتصادية • ولقد كتب آلان ريتشاردس Alan Richards عن مشايخ القرى فى هذه الفترة يقول :

« المحقق أن مشايخ القرى قد حققوا ـ بالمقارنة بأى جماعة أخرى فى هذا الوقت ـ اقصى درجات صعودهم على سلم الثروة والقوة • فقد أصبحوا من كبار الملاك ذوى الحيثية ، كما كانوا أثرياء الى حد بعيد ، وكانوا يمثلون أهم الاشخاص فى المجتمع الريفى • ولقد جاءت ثروتهم بشكل مباشر من وضعهم السياسى كوسطاء بين الحكومة والفلاحين • واستطاع **بعضهم**

---

(٧٢) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٥٠ •

(التأكيد غير موجود فى الاصل) أن يصل الى مراكز من الثروة والقوة توازى مراكز الاتراك ٠٠ وذلك من خلال استخدامهم لهذا الدور الأساسى ومن خلال استفادتهم من الفرص الاقتصادية التى سنحت لهم وكذلك انضمامهم الى ميدان الخدمة العامة ٠ والحقيقة أن مشايخ القرى كانوا يشغلون دائما وضعا خاصا فى البناء الاجتماعى المصرى وكانوا يعملون دائما كحلقة اتصال بين الفلاحين والحكومة ٠ ولكن حدث بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٨٠ أن اتسعت وظائف شيخ القرية مع اتساع المهام الجديدة التى أخذت الدولة فى انجازها والمشروعات الجديدة التى بدأت فى الاضطلاع بها ٠ كما سمح لهم ظهور الملكية الخاصة للأرض أن يحولوا قوتهم الى أرض حتى وان كان ذلك على حساب الفلاحين » (٧٣) ٠

ورغم أن هذا النص يكشف صراحة عن أن جميع مشايخ القرى قد حققوا مستوى عال من الثروة والسلطة فى هذه الفترة ، الا أن ذات النص يكشف ضمنا عن أن **بعض** هؤلاء المشايخ فقط هو الذى وصل الى مرتبة توازى مرتبة الباشوات من الأجانب ، أما البعض الآخر فلم يحقق هذه الدرجة من الحراك الاجتماعى بالرغم من تراكم قدر معقول من الثروة لديه ٠ وقد أكد ذلك نفس الكاتب صراحة عندما ذكر أن مشايخ القرى جمعوا قدرا معقولا من الثروة غير انها لم تصل الى ما وصلت اليه ثروة المصريين الاتراك (٧٤)) ٠ ويؤكد ذلك احتمال صحة الافتراض المطروح هنا والخاص بعملية الفرز الطبقى التى مرت بها جماعة العمد والمشايخ فى فترة التحول الرأسمالى ٠ على أن آثار هذه العملية قد لا تظهر جلية فى هذه الفترة ، فمن المتوقع أن تظهر هذه الآثار بوضوح فى فترة السيطرة الرأسمالية اللاحقة ، والتى أصبح فيها مشايخ

---

(٧٣) A. Richards, « Primitive Accumulation in Egypt », 1789- 1882 », Review, Vol. 1, No. 2, 1977. p. 36.

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٣٧ ٠

وعمد القرى فى موقف تابع كلية للجناح الزراعى من البرجوازية ، وأعنى كبار ملاك الارض • وسيتضح ذلك فى الفقرة القادمة •

ثالثا : السيطرة الرأسمالية واستقرار صفوة الأعيان

بدأ التحول الراسمالى فى التزايد واتجه نحو السيطرة الكاملة بعد الاحتلال البريطانى حيث أصبحت مصر تابعة من الناحية الرسمية للعالم الرأسمالى • وتتضمن كلمة « السيطرة » هنا أن هذا التحول الرأسمالى التابع لم يقض نهائيا على بقايا الاشكال قبل الرأسمالية ، وانما اصبحت الراسمالية نمطا مسيطرا داخل التكوين الاجتماعى • كما أن كلمة «السيطرة» لا تعنى أن الشكل الرأسمالى الذى تبلور حوله التكوين الاجتماعى كان شكلا رأسماليا نمطيا • فالراسمالية التى تطورت فى المجتمع المصرى لها خصائص الرأسمالية التابعة التى لا يسمح المجال هنا للاستفاضة فيها • ولقد تبدت مظاهر السيطرة الرأسمالية فيما يلى :

(أ) استملاك الأرض بواسطة فئة قليلة من الافراد ، واستغلال هذه الأرض بشكل رأسمالى • ولقد كشفت الفقرة السابقة عن بعض مظاهر استملاك الأرض • ولكن ظروف هذه الفترة هيأت مزيدا من استملاك الأرض ومزيدا من تركيز الملكية فى أيدى فئة قليلة من الافراد • وربما يكون السبب الرئيسى لزيادة الملكيات الكبيرة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو بيع أراضى الدولة (أراضى الدومين والدائرة السنية) للافراد • حقيقة أن بيع أراضى الدولة للافراد قد بدأ فى عهد سعيد ، ولكن هذه الظاهرة اتخذت شكلا اكثر اتساعا فى عهد اسماعيل وبعد الاحتلال حيث طرحت كل أراضى الدولة للبيع تحت وطأة الأزمة المالية (٧٥) • ومن الطبيعى ألا يقبل على شراء هذه الملكيات

---

(٧٥) على بركات ، **المرجع السباق** ، ص ص ١١١ ـ ١١٥ •

التاسعة الا كبار الملاك وشركات الاراضى ، خاصة وأن بعض هذه الأراضى كانت بحاجة الى استصلاح • بل ان عملية البيع نفسها كانت تتم فى شكل قطع كبيرة ذهبت كلها الى كبار الملاك ، الأمر الذى ساعد على نمو ملكياتهم بشكل متزايد • وتشير البيانات التاريخية الى انه فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة بمقدار ٣٧٥ر٤٨٤ فدانا ذهب منها ٢٥٩ر١٢٢ فدانا لكبار الملاك (٧٦) • كما تشير البيانات أيضا الى انه فى الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٥٠ بلغت جملة الأراضى التى باعتها مصلحة الاملاك الاميرية ١٨٢ر٦٢٣ فدانا استحوذ منها كبار الملاك على ١٦٣ر٦٨٦ فدانا بنسبة ٩٠ر٧٪ من جملة المساحة المباعة (٧٧) • وقد صاحب هذه العملية تجميع اراضى كبار الملاك فى مساحات كبيرة ، واستلزم ذلك اجبار صغار الفلاحين على التنازل عن مساحاتهم الصغيرة المجاورة ، حتى وان تطلب ذلك نقلهم من قراهم (٧٨) • كما صاحب هذه العملية ظهور التفاتيش والدوائر والعزب ، وهى ظاهرة كان يمكن ملاحظتها فى أكثر المديريات كثافة بالسكان بالنسبة للأرض الزراعية كمديرية المنوفية (٧٩) • ومن الطبيعى أن يستغل كبار الملاك نفوذهم فى السيطرة على مزادات البيع وفى الاتفاق مع موظفى الدائرة السنية على صفقات بعينها أو اجبار مستأجرى أراضى الدولة على تركها • وسوف أورد بيانات تؤكد كل ذلك فى الفصل القادم•

---

(٧٦) G. Baer, 1962, **op. cit.**, p. 103

(٧٧) ابراهيم عامر ، **الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر** ، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١١٠ •

(٧٨) على بركات ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٤ •

(٧٩) المرجع السابق ، ص ١٣٦ •

وما يهمنا الآن هو ان نؤكد أن هذه الاجراءات وغيرها قد رفعت نصيب كبار الملاك من الأراضي الزراعية ، وحولت جماهير غفيرة من الفلاحين الى مجرد بروليتاريا زراعية ٠

(ب) نمو شركات الأراضي والبنوك العقارية ٠ ولقد اسس معظم هذه الشركات والبنوك أجانب من الفرنسيين والانجليز ممن وفدوا الى مصر بعد الاحتلال ٠ واستهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الأراضي واستغلالها ، ومنح القروض نظير رهن الأرض، والاتجار فى الأرض نفسها كسلعة ٠ ويذكر عبد العظيم رمضان أن ثلثى رؤوس الاموال الأجنبية فى مصر كان موجها للاستثمار فى شركات الأراضي والرهن (٨٠) ٠ ولقد كان عدد هذه الشركات قبل عام ١٩١٤ خمس عشرة شركة ، وتأسست سبع أخرى بعد عام ١٩٢٦ ٠ وتملكت هذه الشركات حتى عام ١٩٤٩ حوالى ١٨٠٫٦٥٩ فدانا (٨١) ٠ أما بنوك الأراضي ـ واهمها البنك العقارى المصرى ، وبنك الأراضى المصرية ، والبنك الزراعى المصرى ـ فقد كانت تقدم قروضا الى ملاك الأراضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول ٠ ولقد اتسع نشاط هذه البنوك الى حد أصبحت فيه معظم أراضى مصر تقريبا مهددة بأن تنزع ملكيتها لصالح هذه البنوك ٠ فقد وصلت الديون العقارية عام ١٩٣٠ الى ثلاثين مليونا من الجنيهات وجملة الأراضى المرهونة الى ٣٫٣٤٠٫٠٠٠ فدان ، اى كل أراضى مصر تقريبا فيما عدا أراضى الوقف والملكيات أقل من خمسة أفدنة المحظور توقيع الحجز عليها بمقتضى قانون الخمسة أفدنة

---

(٨٠) عبد العظيم رمضان ، **مرجع سابق** ، ص ٣٦ ٠

(٨١) عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الارض ودورهم فى المجتمع المصرى** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٣٥ ـ ٣٧ ٠

فى عام ١٩١٣» (٨٢) • وكان من نتائج دخول هذا النوع من الاستثمار أن تحولت الأرض نفسها الى سلعة يدر الاتجار بها ربحا وفيرا • وانتقلت عدوى الاتجار بالأرض الى كبار الملاك فطفقوا يتجرون فيها ، وان كان ذلك قد أوقعهم فى أيدى شركات الأراضى وبنوك الرهن العقارى (٨٣) •

(جـ) النشاط الرأسمالى التجارى والصناعى • كانت الزراعة هى أساس الانتاج • وكان كبار الملاك يستغلونها استغلالا رأسماليا على نطاق واسع • وكان هذا الاستغلال يتم اما عن طريق تأجير الارض الى صغار الفلاحين أو عن طريق زراعتها بانفسهم • ولأن الرأسمالية القائمة رأسمالية تابعة فان المحاصيل القابلة للتصنيع كالقطن لم تزرع لكى تصنع محليا ، وانما لتصنع فى الخارج (فى مركز العالم الرأسمالى) • وفى هذه الحالة فان الزراعة الرأسمالية تخلق ضربا من النشاط التجارى ، بل ان زراعة الارض بمحصول دون غيره يعد ضربا من ضروب التجارة ، فالقطن أكثر ربحا من القمح وغيره من المحاصيل المعيشية •

ولقد حاول كبار الملاك أن ينافسوا الأجانب فى نشاطهم التجارى والصناعى ، فساهموا فى تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ • وعلى أثر تأسيسه تم انشاء عدة شركات تجارية كشركات تجارة القطن، وشركات الاستيراد والتصدير ، وشركات الصحافة ، وشركات المصايد وغيرها • كما تم تأسيس شركات صناعية مثل شركة

---

(٨٢) المرجع السابق ، ص ١٧١ •

(٨٣) وقد تتبع عاصم الدسوقى نماذج من كبار الملاك الذين كانوا يتاجرون بالأرض فوجد ان أحدهم (محمد باشا الشريعى) قد باع أرضا فى الفترة من ١٩١٢ الى ١٩٢٩ ٢٥ مرة واشترى أرضا ٢٢ مرة ، وآخر (حمد الباس باشا) باع فى نفس الفترة ٣٤ مرة واشترى ٤ مرات ، وغيرهم كثير • انظر المرجع السابق ، ص ٧٨ وما بعدها •

مصر للكتان وشركة مصر للغزل والنسيج وغيرهما (٨٤) • على أنه كان على هذه الشركات أن تدخل فى تنافس مع الشركات التجارية والصناعية التى أسسها الأجانب ، ومن الطبيعى فى ظروف الرأسمالية التابعة أن تتفوق رؤوس الاموال الأجنبية على رؤوس الأموال المصرية • فقد بلغ رأس مال الشركات الأجنبية السابق تأسيسها على عام ١٩٣٣ حوالى ٦ر٧٣٣ر٧٥١ جنيها بينما بلغ رأس مال الشركات المصرية حوالى ٦ر٠٠٦ر٦٣٥ جنيها • هذا فضلا عن احتكار الشركات الأجنبية للعديد من الانشطة ، وتمتعها بامتيازات تتيح لها الانفراد باستغلال مرافق معينة ، وانفرادها باحتكار المرافق المصرية التى لها صفة المنفعة العامة كالكهرباء ومياه الشرب وملح الطعام ووسائل النقل (٨٥) •

(د) التحول البروليتارى وظهور سوق العمل : لا شك أن تركز الملكية فى أيدى فئة قليلة من الافراد قد أدى الى تحول أعداد كبيرة من الفلاحين الى بروليتاريا • وترجع بدايات هذا التحول البروليتارى الى التغيرات التى أدخلها محمد على ، الا أن سوق العمل لم يصبح حقيقة ملموسة الا بعد السيطرة الرأسمالية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر • فقد ترتب على تأسيس الشركات والمصانع أن تزايد الطلب على الأيدى العاملة ، وكانت عملية استملاك الأرض من جانب كبار الملاك من ناحية وتفتت الملكيات الصغيرة من ناحية أخرى قد أدت الى تزايد هجرة الفلاحين المعدمين الى المدن (٨٦) حيث كونوا خميرة الطبقة العاملة

---

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٩٢ •

(٨٥) عبد العظيم رمضان ، **مرجع سابق** ، ص‌ص ٣٨ ـ ٣٩ •

(٨٦) يشير أمين عز الدين أيضا الى الغاء نظام الحظر الذى فرضه محمد على على انتقال الفلاحين ، والغاء نظام السخرة بشكل نهائى فى ١٩ ديسمبر ١٨٨٩ •

انظر : أمين عز الدين ، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩** ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، بدون تاريخ ، ص ص ٢٨ ـ ٢٩ •

فى المدن • غير أن هذه الطبقة قد ضمت فئتين أخريين (أ) أصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة وضعف نظام الطوائف ، (ب) والعمال الفنيين الأجانب (٨٧) • ومن الطبيعى أن يظل جانب من العمال فى الريف للعمل فى مزارع كبار الملاك • وقد أدى ذلك الى ظهور العمل المأجور فى الريف بجانب اشكال العمل الأخرى (٨٨) •

وتكشف كل هذه المظاهر عن سيطرة الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج • ومن المتوقع فى هذه الحالة أن تتشكل الجماعات الطبقية وفق أسس جديدة • والملاحظ بصفة عامة أن التحول الذى طرأ على البناء الطبقى فى فترة التحول الرأسمالى السابقة قد اقترب نحو الاستقرار فى هذه الفترة بحيث أصبحنا نرى تركيبا طبقيا أقرب الى الاكتمال ، وان كان به قدر من التباين واللاتجانس • ويمكن أن نوجز التغيرات التى طرأت على التركيب الطبقى فى هذه الفترة فيما يلى :

---

(٨٧) رؤوف عباس ، **الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢** ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٥ •

(٨٨) فى مقال نشر عام ١٩١٠ أشار كارترايت Cartwright إلى وجود ثلاثة اشكال للعمل فى الأرض فى مصر : (أ) العمل الدائم ويقوم به « التملية » ويأخذون أجورهم بالنقد أو بالنوع أو كليهما ، (ب) العمال الموسميون ويدفع لهم أجرهم نقدا ، (ج) العمال الذين يعملون فى جمع المحاصيل ودرسها وتذريتها ويدفع لهم أجرهم نقدا أو عينا • انظر :

W. Cartwright, « Notes on Rent, Labour and Joint ownership in Egyptian Agriculture », **Cairo Scientific Journal**, Vol. IV, No. 41. 1910, p. 32.

(أ) زيادة تركز البرجوازية المصرية وتعدد انشطتها • فاذا كانت البيانات التى عرضناها فى هذا الفصل قد كشفت عن بداية سيطرة البرجوازية المصرية منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، فان البيانات التاريخية المتاحة عن تشكل الطبقة البرجوازية فى النصف الأول من القرن العشرين تكشف عن ازدياد نفوذ البرجوازية المصرية الزراعية المكونة من كبار الملاك وازدياد سيطرتها على الأرض • فقد صفى كثير من الأجانب ملكياتهم الكبيرة، وباعت بعض شركات الاراضى بعض ممتلكاتها بحيث انخفضت مساحة الأرض المملوكة للأجانب فى السنوات الثلاث من عام ١٩١٧ الى ١٩٢٠ من ١٠٥ر٧١٣ فدان الى ٢٧١ر٥٥٣ فدانا ، وبعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ارتفعت مساحة الأرض التى تملكها البرجوازية المصرية ارتفاعا كبيرا فى مقابل الهبوط المتزايد فى مساحات الأرض التى يملكها الأجانب، وهو هبوط وصل الى نقطة الصفر عام ١٩٥١ بعد صدور قانون تحريم امتلاك الأرض بواسطة الأجانب (٨٩) • ومن ناحية أخرى فقد ازداد تركز الطبقة البرجوازية المصرية فى داخليتها بحيث أصبحت تضم شريحة صغيرة جدا من المجتمع تمتلك نصيب الأسد من الأرض الزراعية • وتشير احصاءات عام ١٩٥٠ الى أن ٦٪ من الملاك كانوا يملكون ٦٥٪ من الأرض الزراعية (فى ملكيات تتراوح بين ٢٠٠٠ و٨٠٠ فدان) وأن ٩٤٪ من الملاك كانوا يملكون ٣٥٪ من الأرض الزراعية (٩٠) •

وفضلا عن ذلك فقد بدأت هذه الطبقة فى استثمار أموالها فى انشطة أخرى غير الزراعة خاصة فى المجال التجارى والصناعى بحيث ظهر من داخل البرجوازية الزراعية جناح تجارى وصناعى لها • ولقد شهدت نهاية العقد

---

(٨٩) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ ــ ٧٩ •

(٩٠) ابراهيم عامر ، **ثورة مصر القومية** ، دار النديم ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٤٢ •

الثانى من هذا القرن نشاطا غير عادى للبرجوازية المصرية فى مجال التجارة والمال ، وهو نشاط تجسد بشكل عملى فى انشاء بنك مصر وشركاته بعد فترة الازدهار الاقتصادى فيما بعد الحرب • ولقد ساهم كبار الملاك بنصيب الأسد فى شراء أسهم البنك التى بلغت ٨٠ر٠٠٠ جنيه دفعها ١٢٦ مساهما • كما كان لهم ستة مقاعد فى مجلس ادارة البنك المكون من عشرة أعضاء (٩١) • على أن هذا الامتداد للبرجوازية المصرية لم يقض تماما على البرجوازية الأجنبية التى تشعب نشاطها فى مجال التجارة والصناعة مع فقدان سيطرتها التدريجية على الأرض • وفى الوقت الذى كان فيه بنك مصر فى طور التأسيس سعت العناصر الاجنبية من البرجوازية الى تأسيس « اتحاد الصناعات » الذى سجل رسميا عام ١٩٢٢ ، وهو اتحاد يهدف الى جمع المؤسسات الصناعية فى تنظيم واحد بحيث يتمكن رجال الصناعة « من تحقيق مصالحهم المشتركة ودراسة الطرق الخاصة بتطوير الصناعات المحلية •• وحمايتها اذا كان ذلك ضروريا » (٩٢) • ولقد حدث بعد ذلك ، ولضغوط عديدة لا مجال للخوض فيها هنا ، أن اختلط النشاط التجارى والصناعى للمصريين بذلك الخاص بالأجانب بحيث أصبح الأجانب يساهمون فى انشطة بنك مصر التجارية والصناعية وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما فى عضوية وادارة « اتحاد الصناعات المصرية » (٩٣) •

---

(٩١) M. Deeb, « Bank Misr and the Emergence of the Local Bourgeosie », M.E.S., Vol. 12, No. 3, 1976 pp. 70-73.

(٩٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٧٤ •

(٩٣) انظر المرجع السابق ، ص ص ٧٤ ـ ٧٩ ، وتجدر الاشارة الى أن التزايد المستمر لقوة رأس المال الاجنبى قد ولد قدرا من المعارضة داخل صفوف البرجوازية المصرية بشأن الحد من سيطرة رأس المال الاجنبى الامر الذى أدى الى صدور القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ والذى نصت المادة السادسة منه على أن يحظى المصريون بـ ٥١٪ من أسهم أى شركة =

(ب) ادى التركز الشديد فى الطبقة البرجوازية الكبيرة الى ظهور طبقة من البرجوازية الصغيرة • ولقد أشرت الى بدايات تكون هذه الطبقة فى فترة التحول الراسمالى السابق الحديث عنها فى الفقرة السابقة • ولقد تبلورت هذه الطبقة واستقرت مع استقرار المجتمع الراسمالى • ولقد كان لهذه الطبقة الوسطى ثلاث أجنحة رئيسية •

١٠ ـ الجناح الزراعى والذى تكون من أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة والتى نمت نموا متعاظما فى النصف الاول من القرن العشرين • ففى الفترة من ١٨٩٤ الى ١٩١٤ ازداد عدد الملاك الذين تقع ملكياتهم فى فئات مختلفة من أقل من خمسة أفدنة وحتى أقل من خمسين فدانا من ٦٤٨ر٧٨٠ الى ١ر٥٤٧ر٥٢٠ مالكا غير أن نسبة كبيرة من هذا العدد تقدر بحوالى ٧ر٩٠٪ من مجموع الملاك كانت من صغار الملاك الذين لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة ، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح ملكياتهم بين ٥ ـ ٥٠ فدانا حوالى ٥ر٨٪ من مجموع الملاك (٩٤) • ويعنى ذلك أن الجناح الزراعى من البرجوازية الصغيرة كان ضعيفا لا يمثل الا نسبة ٥ر٨٪ من الملاك فقط ، هذا اذا اعتبرنا أن الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة من الطبقة الدنيا أو فى طريقهم لأن يصبحوا كذلك بحكم تفتت ملكياتهم طبقا لقانون الوراثة • ولكن بالرغم من صغر حجم هذا الجناح الزراعى من البرجوازية الصغيرة ، الا أنه لعب دورا هاما فى الريف • فقد مثل متوسط الملاك ـ بحكم اقامتهم

= مساهمة ، وان كان القانون نفسه يكشف عن وجود أجنبى ويعترف به • انظر : عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢ ـ ١١٣ •

(٩٤) هذه البيانات مركبة عن جدول ورد بالمصدر التالى :
راشد البراوى ومحمد حمزة ، **التطور الاقتصادى فى مصر** ، مكتبة النهضة **المصرية** ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١٤٢ •

فى الريف ـ حلقة وسطى تربط بين الفلاحين وكبار الملاك (٩٥) • كما أنهم خلقوا لانفسهم امتدادا فى المدن من خلال اولادهم فكانوا بذلك الأساس الاجتماعى الذى انحدرت منه فئة الانتلجنسيا المصرية (٩٦) • على ما سنرى فيما بعد •

٢ ـ الجناح التجارى والصناعى وكان مثل سابقه ضعيفا بسبب السيطرة الاحتكارية على التجارة والصناعة من جانب كبار التجار ورجال الصناعة من المصريين والأجانب • ولقد ازدهر الجناح التجارى والصناعى للبرجوازية الصغيرة على أثر ظروف الازدهار الاقتصادى التى احدثتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن ظروف الاستقلال الوطنى التى خلقتها معاهدة ١٩٣٦ • فقد ارتفع عدد المتاجر الصغيرة من ١٠٠ر٧٨٨ متجرا عام ١٩٢٧ الى ١٣٨ر٦٧٥ متجرا عام ١٩٣٧ ، وارتفع هذا الرقم الى ١٥١ر٤٢٣ متجرا عام ١٩٤٧ • وكان بين هذا العدد بعض المتاجر المملوكة للأجانب والتى بلغ عددها ٣ر٥٧٨ متجرا (٩٧) •• ولا تعد هذه الزيادة فى المتاجر مؤشرا على قوة القطاع التجارى للبرجوازية الصغيرة ، بل يدل على ضعفها حيث تشتت رأس المال على عدد كبير من المتاجر (٩٨) • ولم يكن القطاع الصناعى الصغير بأحسن حالا • حقيقة أن عدد المصانع التى تستخدم اقل من ٥٠ عاملا ـ وهى التى يمكن تصنيفها على أنها مصانع صغيرة ـ قد بلغ ٢١ر٦٥٢ مصنعا عام ١٩٤٤ ، ولكن رأس المال المستخدم فى هذه المصانع كان ضئيلا • فمعظم هذه المصانع كان يستخدم رأس مال يقل عن ٥٠٠٠ جنيه مصرى (٩٩) • ولكن بالرغم من هذا الضعف الظاهر على الجناح

---

(٩٥) انظر : على بركات ، ص ٢٨٠ •
(٩٦) انظر : عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٣ •
(٩٧) المرجع السابق ، ص ١٣٨ •
(٩٨) مقال موريس ديب عن بنك مصر ، السابق الاشارة اليه ، ص ٧٣ •
(٩٩) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ •

الصناعى والتجارى من البرجوازية الصغيرة ، الا انه كان احسن حالا من نظيره فى المجال الزراعى • بل ان القطاع البرجوازى الصغير قد أخذ ينمو باطراد فى فترة ما بعد الحرب الى درجة ان كان يطلق على بعضهم « اثرياء الحرب » او « ملوك الحرب » على ما يذكر عبد العظيم رمضان •

٣ ـ جناح المثقفين أو الانتلجنسيا والذى تكون من خلال السياسة التعليمية التى انتهجتها الحكومات المصرية المتعاقبة • حقيقة أن سياسة محمد على قد افرزت نخبة من المتعلمين ، ولكنها كانت محدودة العدد ، كما كانت مقصورة على فئات بعينها من الاذكياء الذين تختارهم الدولة • غير أن فئة الانتلجنسيا قد اتسعت فى ضوء السياسة التى اتبعها اسماعيل والتى أفسحت قدرا من المجانية بالنسبة للطبقات الفقيرة • وتكونت هذه الفئة من أبناء البرجوازية الكبيرة والصغيرة القادرين على تعليم أبنائهم على حسابهم الخاص ، خاصة وأن الاحتلال قد عطل كثيرا السياسة التى كان اسماعيل قد بدأ فى انتهاجها والتى لم تأخذ مجراها الطبيعى الا بعد قيام الحكم النيابى فى عام ١٩٢٤ • ولم تضم هذه الفئة أبناء الفلاحين أو فقراء المدن ممن لا يستطيعون أن يتعلموا • على حسابهم الخاص • ولم يلتحق هؤلاء بالعملية التعليمية الا بعد أن تقررت المجانية بالنسبة للتعليم الابتدائى فى عام ١٩٤٤ ، وبالنسبة للتعليم الثانوى عام ١٩٥٠ (١٠٠) ويمكن القول بأن جماعة الانتلجنسيا قد انحدرت فى قاعدتها العريضة من الطبقة الوسطى فى الريف والمدينة ، هذا اذا صرفنا النظر عن ابناء الطبقة الارستقراطية وكبار الملاك الذين تعلموا فى مدارس أجنبية • واذا كانت هذه الفئة هى النتاج الطبيعى للتعليم ، فانه من المتوقع أن تضم أعلى نسبة من أبناء الموظفين وهى الفئة التى تستفيد من التعليم أكثر من غيرها من الطبقة الوسطى • فقد بلغت نسبة الطلبة من أبناء الموظفين عام ١٩٣٧ حوالى ٣ر٤٦٪

---

(١٠٠) عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٤٣•

بينما بلغ أبناء التجار ١٦ر٨٪ فى حين بلغ أبناء المزارعين حوالى ١٩ر٩٪ • (١٠١) •

(جـ) ظهور الطبقة العاملة : وقد أشرت من قبل الى تأثير سيطرة الرأسمالية فى مجال الزراعة والتجارة والصناعة على نمو سوق العمل • ويعتبر نشوء الطبقة العاملة أحد ثمرات هذا التطور • ولأن الرأسمالية قد تغلغلت الى القطاع الزراعى قبل أن تنشغل بالنشاط الصناعى ، فمن المتوقع أن توجد نواة الطبقة العاملة فى البروليتاريا الزراعية • وبالرغم من عدم وجود احصاءات دقيقة بشأن حجم قوة العمل فى الزراعة الا أن بيانات النشاط الاقتصادى للعاملين بالزراعة تنبئنا بأن حجم قوة العمل المأجور فى الزراعة بلغ فى عام ١٩٣٩ حوالى ٩١٠ر٠٠٠ عامل ممن تزيد سنهم عن ١٥ سنة ، و٧١٨ر٠٠٠ عامل وعاملة ممن تقل سنهم عن ١٥ سنة • وبهذا يكون المجموع الكلى لعمال الزراعة قد وصل عام ١٩٣٩ الى ١ر٦٢٨ر٠٠٠ عامل وعاملة (١٠٢)• وتشير احصائية أخرى الى أن عدد عمال الزراعة والتراحيل وصل الى ٣٦ر٣٪ من جملة المشتغلين بالزراعة (وعددهم ٢ر٢٥٧ر٠٠٥) عام ١٩٠٧• وفى عام ١٩١٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٥٠ر٤٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٢ر٣٨٧ر١٨٣، وفى عام ١٩٣٧ بلغ عدد العمال فى مجال الزراعة الى ١ر٤٥٧ر٢٦٧ عاملا وصل الى أكثر من مليونين عام ١٩٤٥ (١٠٣) • وكلتا الاحصائيتين

---

(١٠١) المرجع السابق ، نفس الصفحة • وتجدر الاشارة الى أن مدارس المعلمين والمعلمات قد استوعبت بعض أبناء الطبقات الفقيرة نظرا لمجانية التعليم بها (انظر المرجع السابق ص ١٤٤) وان كنا نتوقع أن نصيب هذه الطبقات كان قليلا برغم المجانية نظرا لتكاليف التعليم نفسه من انتقال وسكن خاصة بالنسبة لابناء الفلاحين •

(١٠٢) C. Issawi, **Egypt at Mid-Century**, Oxford Uni. Press, 1954, p. 127.

(١٠٣) عطيه الصيرفى ، **عمال التراحيل** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٧٥ ، ص ٧١•

تؤكد على أن عدد عمال الزراعة قد وصل الى أكثر من مليون فى نهاية العقد الرابع من هذا القرن ، وان كانت الاحصائية الثانية تشير الى انهم قد تجاوزوا المليون فى بداية القرن (عام ١٩٠٧) • ومهما يكن من تناقض فى الاحصاءات أو ندرتها فانها تشير الى وجود طبقة عاملة فى الريف مع سيطرة الرأسمالية التى حولت أعدادا كبيرة من المجتمع الريفى الى بروليتاريا • ومع بدايات النشاط الصناعى بدأت العمالة الزائدة فى الريف تهاجر الى المدينة بحثا عن العمل ، وكونت بذلك خميرة الطبقة العاملة الصناعية • ولقد بلغ عدد عمال الصناعة فى عام ١٩٢٧ حوالى ٦٠٩ر٦٥٥ عامل (يعملون فى الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات (وارتفع هذا العدد عام ١٩٤٧ الى ٩٠٨ر١٢٩ عامل (يعملون فى نفس القطاعات) (١٠٤) ومع أن الطبقة العاملة فى المجال الصناعى قد نشأت فى وقت لاحق على تلك العاملة فى مجال الزراعة ، الا أن الاولى كانت أكثر تقدما ونشاطا فى مجال النشاط النقابى حيث يرجع تاريخ أول نقابة عمالية صناعية الى عام ١٩١٠ ، بل ان البعض يؤرخون لبداية العمل النقابى فى المجال الصناعى منذ نهاية القرن التاسع عشر (١٠٥) •

وبعد عرض هذه التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى فى مرحلة سيطرة الرأسمالية التابعة ، يأتى السؤال الهام : ما تأثير هذه التغيرات على تكوين جماعات الصفوة فى هذه الفترة ؟ وما هو الاختلاف الذى ميز هذه الجماعات عن نظيرتها فى الفترة السابقة ؟ لا شك أن هذه التغيرات فى مجال العلاقات الانتاجية والعلاقات الطبقية قد اثرت على تكوين الصفوة فى الريف•

---

(١٠٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ •

(١٠٥) حول تاريخ الحركة النقابية فى مصر • انظر : رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ، **مرجع سابق** ، ص ٥٣ وما بعدها ، وانظر أيضا : عبد المنعم الغزالى ، **الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الفصل الثانى •

فالصفوة الجديدة من البرجوازية المصرية الصاعدة التى ظهرت فى فترة ما قبل الاحتلال فى مواجهة الصفوة القديمة من الأجانب ، هذه الصفوة قد حققت الآن مزيدا من الثروة التى كفلت لها نصيبا وفيرا من القوة السياسية والمشاركة فى السلطة • ويمكن القول بأن هذه الصفوة قد حققت الآن أسس استقرارها الاقتصادى بعد أن نجحت فى ازاحة الصفوة الأجنبية ، وبعد أن استطاعت أن تقيم علاقات مصلحة مع الاستعمار والأسرة المالكة • وبهذا فقد أصبح كبار الملاك من المشتغلين بالسياسة ، وهم صفوة طبقتهم البرجوازية ولسان حالها ، يشكلون الأقلة القليلة المتحكمة فى القرارات السياسية الخاصة بالمجتمع الريفى ، حتى وان كانت هذه الصفوة تقطن المدن أساسا •

ولقد دفعت صفوة كبار الملاك بنفسها الى المجال السياسى حيث أرادوا أن يغلفوا قوتهم الاقتصادية بقوة سياسية • وسوف نستفيض فى هذا المجال فى الفصل القادم ، ويكفى أن نشير هنا الى أن نشأة الأحزاب قد ارتبطت بسعى صفوة كبار الملاك الى اكتساب القوة السياسية • وقد ذهب على الدين هلال فى هذا الصدد الى أن نشوء نخبة متميزة من الأعيان والمثقفين المرتبطين بهم ممن رغبوا فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى يعد أحد العوامل الأساسية فى نشأة النشاط الحزبى ، حيث « أدى تغير الوضع الاقتصادى لكبار الملاك •• الى الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسة العامة فى مواجهة الأوربيين وامتيازاتهم والرغبة فى استخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين فى مناطق أملاكهم » (١٠٦) • وبنفس الطريقة أكد يرنان رزق على ما أسماه « فتح شهية كبار الملاك للعمل الحزبى » ، الأمر الذى جعلهم يلعبون دورا هاما للغاية فى السياسة المصرية خلال تلك الفترة وفى تكوين الاحزاب التى قامت

---

(١٠٦) على الدين هلال ، **السياسة والحكم فى مصر : العهد البرلمانى ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٣ •

أثناءها (١٠٧) • ويفسر لنا هذا كيف أن معظم الاحزاب قد نشأت بايعاز من الحكام الانجليز فى مصر أو من القصر (١٠٨)• وهذا أمر طبيعى طالما أن الحكام الانجليز والأسرة المالكة يريدون أن يستقطبوا أولى القوة ، وطالما أن أولى القوة من كبار الملاك وكبار الموظفين يريدون أن يغلفوا قوتهم الاقتصادية بقوة سياسية • وكانت نتيجة هذا التعاون أن وجد كبار الملاك أنفسهم فى قلب السياسة بحيث أصبحت تلك الأخيرة تتشكل من خلالهم الى حد بعيد •

ومما لا شك فيه أن هذا الامتداد السياسى قد منح كبار الملاك نفوذا واسعا فى المناطق الريفية الواقعة تحت سيطرتهم ، وهو نفوذ دعمته سيطرتهم الاقتصادية على هذه المناطق فى المحل الأول • وفى هذه الظروف،فان علاقات القوة التى كانت تربط كبار الملاك بالفلاحين كانت علاقات قهرية تقوم على التعسف والتسلط • ولقد اتضح لنا فى بداية هذه الفترة بعض مظاهر هذا القهر فى الاستيلاء على الأرض بالقوة أو نقل الفلاحين عن أراضيهم • ونؤكد هنا ـ بناء على البيانات التى يذكرها كبار السن فى القرى ـ أن قصر المالك الكبير (الاقطاعى فى التسمية التى شاعت بعد ١٩٥٢) قد أصبح رمزا للقوة والجبروت بحيث لا يستطيع الفلاحون الاقتراب منه أو المشى بجواره ، وهم ان فعلوا فلابد ان يسيروا على الاقدام حفاتها منكسى الرؤوس لكى لا يمسهم بطش الباشا (١٠٩) • ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن العلاقة بين الفلاحين وكبار

---

(١٠٧) يونان لبيب رزق ، **الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال ١٨٨٢ ـ ١٩١٤** مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤ •

(١٠٨) على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ٧٢ •

(١٠٩) يروى كبار السن فى القرى عشرات القصص حول الحدود والضوابط التى كان يضعها الباشوات على المرور من أمام قصورهم أو التحدث فى حضرتهم ، وعلى تعسفهم فى عقاب من لا يلتزم بهذه الضوابط • ويمكن أن نفترض أن مظاهر السلوك قد شكلت ـ بجانب عناصر ثقافية اخرى ـ اطارا ثقافيا يحمى النفوذ الاقتصادى لكبار الملاك •

الملاك لم تكن علاقة مباشرة ، وانما هى علاقة تتم من خلال وسطاء سوف نتحدث عنهم فيما بعد • وجوهر هذه العلاقة يقوم على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لكبار الملاك فى المجتمع الريفى وهى تتجلى فى مظهرين :

الأول : جمع الايجار من الفلاحين فيما يختص بالأرض التى يزرعونها بالايجار ، أو المشاركة ، حيث كان كبار الملاك يلجأون الى أساليب متنوعة للايجار فى محاولتهم استغلال الأرض استغلالا امثل (١١٠) •

الثانى : الانتخابات : حيث كان كل مالك كبير من ذوى الاهتمامات السياسية يعمل على ضمان أصوات الناخبين فى المنطقة التى تقع تحت سيطرته • وكثيرا ما كان الفلاح يقع تحت طائلة الضغط من جانب المالك الكبير لكى يحظى هذا الاخير بصوته الانتخابى ، خاصة اذا وجد داخل الدائرة الانتخابية أكثر من مالك واحد يتنافسون على مقعد واحد •

ولم تتكون الصفوة القديمة من صفوة كبار الملاك ، بل ضمت أيضا ما يمكن أن نطلق عليه « صفوة قديمة فرعية » تمثلت فى العمد والمشايخ والموظفين العاملين فى دوائر كبار الملاك فى الريف • ولقد أشرنا فى مكان سابق الى أن ظروف التحول الرأسمالى قد خلقت ضربا من الفرز الطبقى بين جماعة العمد والمشايخ بحيث صعد بعضهم الى الطبقة البرجوازية العليا ،

---

(١١٠) حول اشكال الايجار ، انظر عاصم الدسوقى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ وما بعدها •

وظل معظمهم فى موقف طبقى وسيط • وقد اتضح ذلك بجلاء فى فترة السيطرة الرأسمالية التى نحن بصددها هنا • فصفوة العمد والمشايخ التى كانت فى أوقات سابقة ذات الصوت الوحيد المسموح فى المجتمع الريفى فقد تحولت الآن الى صفوة من الدرجة الثانية تخضع لصفوة كبار الملاك وتنفذ سياستها فى الريف ، وتشرف على مصالحها الاقتصادية والسياسية فيه • وربما يكون ذلك مدعاة لأن نفصل الحديث حول وضع العمد والمشايخ فى هذه الفترة •

اذا كانت ظروف التحول الرأسمالى قد حولت معظم العمد والمشايخ الى موقف تابع وصفوة تابعة ، فان ظروف السيطرة الرأسمالية وما صاحبها من تنظيم سياسى قد دعمت هذا الوضع الجديد للعمد والمشايخ • فمن خلال مجموعة من التغيرات الادارية والتنظيمية تم ادخالها فيما بعد الاحتلال ، انتزعت من عمد ومشايخ القرى بعض الوظائف التى كانوا يقومون بها مثل اختيار الفلاحين للسخرة وتعبئتهم للخدمة العسكرية ، وجمع الضرائب التى أصبح يقوم بها الصرافون بانتظام • فضلا عن تقلص دور العمد فى فض المنازعات مع وجود البوليس والقضاء • وبالرغم من أنهم احتفظوا ببعض وظائفهم كالقيام بالاحصاء والاشراف على سجلات المواليد والوفيات وحماية الأمن والمرافق فى القرية ، الا أن هذه الوظائف قد نقلت تدريجيا الى مصالح حكومية مع ادخال مزيد من التنظيم الادارى فى البلاد (١١١) • واذا كانت كل هذه الاجراءات قد حرمت العمد والمشايخ من أى نفوذ حقيقى فى القرية ، فانهما لابد وأن يبحثا عن مصدر آخر للنفوذ • وكان هذا المصدر هو التبعية لكبار الملاك والدفاع عن مصالحهم والاشراف عليها فى الريف • وفى هذه الظروف أصبحت التبعية والخضوع لصفوة كبار الملاك هى ضمان احتفاظ كل من العمدة والشيخ بوظيفته •

---

(١١١) G. Baer, Village Shaykh, op. cit., pp. 134-137.

ولقد أدى هذا الوضع المتهاوى للعمد والمشايخ الى أن ينظر اليهم بعض المسئولين والصحفيين على انهم « عالة » ويجب التخلص منهم • من ذلك مادعا اليه احمد رشدى صالح عام ١٩٤٥ (١١٢) • ولقد عثرت على وثيقة غير مؤرخة ربما يرجع تاريخ كتابتها الى وقت ما فى النصف الأول من القرن العشرين (١١٣) • يدعو كاتبها ـ وربما كان مسئولا فى البوليس أو الادارة ـ الى الغاء نظام العمد والمشايخ على أن يقوم البوليس بالمهام المكلفين بهـا • وقد جاء فى هذه الوثيقة ما يلى :

« والذى يعرف القرية المصرية جيدا يستطيع أن يفهم أنه لا ترتكب جريمة فى القرية بعيدا عن العمدة وهو أمر يعرفه كل أفراد القرية • ورغم ذلك فان عدد الجرائم التى تشطب لعدم توفر الادلة أو التى لا يعرف فيهـا المجرم أساسا عـدد كبير • فمن صالح العمدة تضليل السلطات ـ كقاعدة عامة ـ فى جمع الادلة الضرورية فى الحالات الجنائية • وهم لا يشرفون على الشخصيات الخطرة فى القرية اشرافا كاملا ، ويركزون فى ذلك الى الحصانة من العقاب التى يتمتعون بها » •

---

(١١٢) احمد رشدى صالح « نظام العمد والمشايخ لا يساير نهضتنا الوطنية ويعرق تقدمنا الديموقراطى ، مقال **بالفجر الجديد** عدد اول أغسطس ١٩٤٥ ، مشار اليه فى عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٦٧•

(١١٣) هذه الوثيقة مكتوبة باللغة الانجليزية والفرنسية (مما يدل على احتمال كتابتها فى عهد الاحتلال) على الالة الناسخة بعنوان :

Notes on Omdas and Their influence on Public Security.

محفوظة بالمحفظة رقم ١٣١ بمحافظ الابحاث ، دار الوثائق ، القلعة ، ولقد اشارت هذه الوثيقة الى أن عدد العمد يبلغ ٣٫٩٠٥ عمدة فى القرى والمراكز المصرية •

وبناء على ذلك يطالب الكاتب بنقل كل سلطات العمد الى ضباط البوليس المدربين تدريبا خاصا ، ويقترح تذليلا للصعوبات المالية التى يمكن أن تواجه تنفيذ هذا الاقتراح أن تسحب مرتبات العمد والمشايخ والخفراء وتكرس لتعيين هؤلاء الضباط الجدد •

على أن ذلك لا يجب أن يجعلنا نأخذ الانطباع بأن دور مشايخ وعمد القرى قد تقلص نهائيا • فرغم تقلص نفوذهم وقوتهم السياسية ، الا أنهم ظلوا يعملون كوكلاء للحكومة ـ حكومة كبار الملاك ـ فى القرى • وشكلوا بذلك حلقة وسطى تربط بين الحكومة والفلاحين •ولقد كان كبار الملاك والانجليز على وعى بهذا الدور • ويتضح ذلك فى محاولة كبار الملاك من أعضاء الأحزاب الكبيرة ومجلس النواب تغيير قانون العمد والمشايخ ليصبح اختيار أى منهم بالانتخاب بحيث يضمن الحاكم قاعدة عريضة من ذوى النفوذ فى القرى (١١٤) • كما أكد لورد ملنر على أنه بالرغم من أن مشايخ القرى قد يسيئون استخدام القوة الممنوحة لهم ، الا أنهم أكثر الناس قدرة على التفاعل مع الفلاحين ، وان الحكومة لا تستطيع أن تستغنى عنهم كوكلاء لها فى شئون الزراعة والرى وكل المشكلات الصغيرة المتصلة بادارة القرية (١١٥) • وليس أدل على اهتمام الحكومة بدور العمد والمشايخ من أنها كانت تعتبرهم موظفين عموميين ، وتفتح لهم سجلات خاصة تدون فيها تاريخهم الوظيفى والعقوبات الموقعة عليهم وتاريخ دخولهم الخدمة أو خروجهم منها (١١٦) •

---

(١١٤) انظر مقال بير السابق الاشارة اليه ، ص ١٢٥ •

(١١٥) Lord Milner, England in Egypt, Edward Arnold London, 1903, pp. 314-315.

هذا وقد وصف لورد ملنر العمد بانهم أنانيون ، متحجرو العقول وجشعون •

(١١٦) اطلع الباحث على بعض سجلات قيد العمد والمشايخ بدار المحفوظات العمومية ، وهى دفاتر مقسمة الى مراكز وقرى بحيث يفرد لكل قرية =

ومن ناحية أخرى ، فان الحديث عن تقلص نفوذ العمد والمشايخ يقترن بتزايد نفوذ كبار الملاك • أما اذا أخذنا هذه الشريحة فى علاقتها المباشرة بالفلاحين ، فلابد أن نكتشف أنه كان لهم نفوذ بالغ • فرغم التغيرات التى طرأت على المجتمع ، الا أن العمدة والشيخ كانا ما يزالان يتمتعان بسلطة تمثل الحكومة أمام الفلاح • هذا ، فضلا عن أن عمد ومشايخ القرى ينتمون ـ بحكم التراث المرتبط باختيارهم ـ الى أغنى عائلات القرية ، ولقد كان يفضل دائما فى اختيارهم أن يتمتع كل من العمدة والشيخ بالاستقرار الاقتصادى • وهذا هو السبب فى تحديد حد أدنى للملكية لمن يرشح لمنصب العمدة والشيخ (١١٧) •

ولا يمكن ترك هذه النقطة دون أن ننوه الى أولئك الموظفين الذين يساعدون العمد والمشايخ فى مهامهم فى الريف كالصراف وناظر الدايرة والخفراء وغيرهم ولقد كانت هذه الفئة تتبع كبار الملاك مثلها مثل فئة العمد والمشايخ• ونقد كانوا يشكلون مع العمد الحلقة الوسطى التى تربط كبار

= مجموعة صفحات ، ويفرد لكل عمدة صفحة خاصة يدون فيها تاريخه الوظيفى • ومعظم الحوادث المسجلة تركز على الاجازات التى يحصل عليها العمدة أو الشيخ • وكذلك الغرامات أو العقوبات التى توقع عليه نتيجة الاهمال أو التقصير فى تطبيق القانون • وتكشف هذه السجلات عن أن منصب العمدة أو الشيخ كان يتم توارثه فى اغلب الاحيان داخل عائلة معينة ، كما تكشف عن نظام الحصص الذى كان متبعا فى تعيين المشايخ حيث تقسم القرية الى مناطق نفوذ ديموجرافية، على ان يكون لكل شيخ مجموعة من الاتباع يشكلون « حصة » بصرف النظر طبعا عن الروابط القرابية •

(١١٧) نص قانون العمد والمشايخ الصادر فى ١٨٩٥ والذى ظل معمولا به خلال النصف الاول من القرن العشرين على أن كل مرشح لمنصب العمدة لا يجب أن تقل ملكيته عن عشرة أفدنة ، وأن المرشح لمنصب شيخ البلد لا يجب أن تقل ملكيته عن خمسة أفدنة • انظر مقال بير السابق الاشارة اليه ، ص ١٢٦ •

الملاك بالفلاحين ، وكانوا يتشبهون مثل العمد ـ بكبار الملاك فى معاملتهم للفلاحين ، بحيث كان الفلاحون يعاملونهم بنفس الطريقة التى يتعاملون بها مع كبار الملاك ٠

اذا كان هذا هو تركيب الصفوة القديمة بعناصرها المختلفة خلال هذه الفترة ، فكيف تكونت الصفوة الجديدة ؟ لا شك أن ظروف التعليم وانتشار الأفكار الليبرالية والديموقراطية فى هذه الفترة ، فضلا عن النضال من أجل الاستقلال وما ارتبط به من مناقشة للكثير من المسائل القومية قد بلور قدرا من المعارضة للنظام الاستعمارى والنظام الملكى القائم ٠ ولقد جاءت هذه المعارضة من خارج طبقة البرجوازية ، خاصة البرجوازية الكبيرة ٠ حقيقة أن عناصر من هذه الطبقة ـ قد انضمت الى صفوف المعارضة ـ مثل قادة الاحزاب الوطنية ـ غير أن هذه المعارضة لم تتعد بعض المطالب الاصلاحية الخاصة بالدستور أو الاستقلال المحدود ، وهو أمر يجعلنى أميل الى اخراج أى حديث عن الصفوة الجديدة من دائرة البرجوازية الكبيرة ٠ من أين تكونت الصفوة الجيدة اذن ، ومن أى الفئات استقت أصولها الاجتماعية ؟

يبدو أن الصفوة الجديدة قد انحدرت فى هذه الفترة من البرجوازية الصغيرة ومن القطاعات العريضة من العمال والفلاحين ٠ ولا شك أن الطليعة المثقفة من أبناء البرجوازية هم الذين كونوا أبرز العناصر فى هذه الصفوة ٠ وفيما يختص بالريف ، فقد حرص العمد والمشايخ وكبار الزراع على ارسال أولادهم للمدارس ، كما حصل كثيرون من أبناء الفقراء على الابتدائية بعد أن أصبحت مجانية ، هذا فضلا عن خريجى الازهر ومدارس المعلمين ٠ غير أن تشكل الصفوة على هذا النحو قد دفع بها الى أن تقطن المدينة (بحثا عن وظائف أو بحثا عن حياة أكثر ليونة) ، ولم تبق منها فى الريف سوى قلة قليلة ممن تحتم أعمالهم الاقامة أو التواجد فى الريف ٠ وعلى الرغم من ذلك فانه من المتوقع أن تترك هذه الفئة تأثيرا على قطاعات من أهل الريف ، بحيث ضمت الصفوة الجديدة عناصر من غير المتعلمين من أهل الريف ٠ وكان الشىء

الذى يجمع المتعلمين وغير المتعلمين من الصفوة الجديدة هو بحثهم جميعا عن صورة أفضل للمجتمع ، ومن ثم معارضتهم للوضع القائم ٠

ولا توجد احصاءات دقيقة عن حجم هذه الفئة ، خاصة ما يمكن أن يطلق عليهم صفوة منها ٠ وربما يكون أهم من ذلك أن نتعرف على بعض سمات هذه الصفوة من خلال اتجاهها الايديولوجى المميز ، والظروف التى أحاطت بتحديد نوعية هذا الاتجاه ٠

ادت ظروف هذه الفترة (السيطرة الاقتصادية السياسية للطبقة العليا ،وما صاحب ذلك من فساد سياسى وسد قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقة الوسطى) الى أن تندفع الصفوة الجديدة الى الفكر الدينى واتخاذه قناة للتعبير عن وجهة نظرها ٠ فقد كانت نشأة جماعة الاخوان المسلمين فى هذه الفترة تمثل رد فعل هذه الصفوة تجاه نظام الحكم ونظام المجتمع (١١٨) ٠ ويكتب على الدين هلال فى تفسير وجود حركة الاخوان يقول :

« لقد كانت حركة الاخوان المسلمين فى التحليل الأخير تعبيرا عن بعض شرائح الطبقة الوسطى ذات الأصول الريفية التى انتقلت الى المدينة وهناك واجهتها آثار عملية التغير الاجتماعى والتغرب ٠٠ الأمر الذى أوجد لديها فراغا قيميا كبيرا ٠ لقد شهدت هذه المجموعات البشرية فى داخلها صراعا رهيبا بين قيم العالم القديم الذى تركوه خلفهم فى القرية ٠٠ وقيم عالم المدينة الذى يواجهونه كل يوم ٠٠ لقد كانت الحركة تعبيرا عن « حاجة اجتماعية » فى اطار عملية التحديث الاجتماعى والسياسى الذى تعرضت

---

(١١٨) يعتبر حسن البنا مؤسس الاخوان المسلمين ـ عام ١٩٢٨ ـ أحد أبناء الأسر الريفية الذى هاله ما رآه من تحلل خلقى عندما ذهب الى المدينة ٠ ولقد بلغ أعضاء جماعة الاخوان عام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ حوالى نصف مليون مع وجود مثل هذا العدد من المتعاطفين معهم ٠ انظر : على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٣٨ ٠

له مصر ، وعدم قبول بعض الشرائح الاجتماعية لجوانب من عملية التحديث هذه » (١١٩) ٠

وبرغم ما يتسم به مثل هذا التحليل من طابع ثنائى (١٢٠) الا انه يكشف عن بعض العناصر الهامة فى تحليل ايديولوجية الصفوة الجديدة فى هذه الفترة ، كتاثير الظروف المحيطة على تشكل هذه الأيديولوجية ، وكذلك وجود هذه الجماعات داخل فراغ قيمى (أيديولوجى بالمعنى الأصح) ٠ والواقع أن تفسيرا كافيا لانحفاع المتعلمين نحو الايديولوجية الدينية فى هذه الفترة يجب أن يأخذ فى اعتباره :

(أ) هيمنة طبقة صغيرة العدد تسد كل قنوات الحراك الاجتماعى أمام أعضاء الطبقة الوسطى الناشئة ٠

(ب) نوعية الفكر الايديولوجى المتداول ومدى انتشاره بين الجماعات المكونة للمجتمع ٠

فقد أدت ظروف الرأسمالية التابعة الى سيطرة طبقة برجوازية تابعة سدت معظم قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقات الأخرى ، ومن الناحية الأخرى فقد أفرز التكوين التابع مستويات ثقافية وأيديولوجية بالقدر الذى يسمح له باستمرارية نفسه فقط ٠ ولقد تمثل المستوى الثقافى فى وجود أنماط سلوكية غربية مرتبطة بأنماط استهلاكية ترفية،أما المستوى الأيديولوجى فيتمثل فى وجود أشكال من الليبرالية والاتجاه المحافظ مغلفة بوجهات وطنية

---

(١١٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ٠

(١٢٠) لا يستطيع مثل هذا التحليل الثنائى أن يفسر لماذا عاودت الحركات الدينية ظهورها من جديد فى المجتمع المصرى رغم اختفائها فترة من الوقت ، ورغم انتشار مظاهر التحديث بشكل شمل المتدينين وغير المتدينين ، الفقراء والاغنياء ٠

زائفة • ولقد وجدت هذه المستويات الثقافية والايدلولوجية صعوبة بالغة فى التسرب الى باقى طبقات الشعب ، وظلت قابعة فى مكان نشأتها ـ أعنى الدائرة العليا من الصفوة • فهى من ناحية نازلة من أعلى ، ومن الناحية الأخرى فلم يكن هناك أى جهد حقيقى وملتزم بنشر الافكار الديموقراطية بين القطاعات العريضة من الشعب • هذا فضلا عن أن الثقافة الحديثة التى يصاحبها سلوك ترفى مبالغ فيه قد تولد رد فعل عند القطاعات التى لاتمكنها ظروفها المادية من تبنى هـذا النمط من الثقـافة • وفى هذه الظروف لابد وأن يتولد ضرب من الفراغ الأيديولوجى ، وما يترتب عليه من عمل جماعى •

ولكن ما شأن التيارات الايديولوجية الراديكالية التى كان يمكن أن تملأ هذا الفراغ الأيديولوجى • الحقق أن نشأة التنظيمات اليسارية فى مصر قد ارتبطت بظروف خاصة منعها هى الأخرى من أن تؤدى دورها فى النفاذ الى القطاعات العريضة من الشعب • فقد نشأت هذه التنظيمات من خلال الاقليات الأجنبية وخاصة اليهود ، الأمر الذى « حد من قدرتها على تجنيد المصريين من ناحية ، وأثار الشبهات حول أغراض قادتها من اليهود وبالذات فى ظروف تصاعد القضية الفلسطينية من ناحية أخرى » (١٢١)) هذا فضلا عن انخراطها فى القضايا والمناقشات النظرية الأمر الذى أثار بينها قدرا كبيرا من الخلاف (١٢٢) •

---

(١٢١)) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ •

(١٢٢) يبالغ بعض الباحثين من ذوى الميول اليسارية المفرطة فى دور هذه التنظمات الى درجة يذهبون فيها عكس هذا المذهب • فقد ذهب رفعت السعيد ـ اعتمادا على حالة واحدة اتهم فيها بعض الافراد من قرية طناح (دقهلية) فى قضية الشيوعية بالمنصورة ـ الى أن الفكر الشيوعى قد انتشر فى القرى المصرية على أيدى الطلاب الذين يدرسون فى الجامعات خاصة من تنظيم حدتو (منظمة حدتو العمالية الثورية)) بحيث« انتشر العمل الفلاحى بصورة متفاوتة فى أماكن عديدة متناثرة على طول الوادى» انظر : رفعت السعيد،**تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠** دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٣ •

ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تلاقى أى دعوة لاحياء التراث السياسى الاسلامى أرضا خصبة بين الجماهير العريضة من الفلاحين أو حتى أبنائهم المتعلمين ، بحيث يسد هذا الفراغ الايديولوجى لديهم من ناحية ، ويكون ـ من الناحية الأخرى ـ وسيلتهم لمواجهة الطبقة المسيطرة بما تمليه من ثقافة وايديولوجيات (١٢٢) • ومن الطبيعى أن تتعاون هذه الصفوة الجديدة مع أى جماعة تتخذ اتجاها ضد النظام القائم • ويفسر لنا هذا سر الاتصال بين بعض قادة للضباط الاحرار وجماعات الاخوان المسلمين وتعاون الجماعتين فى السنوات الاولى للثورة • على أن ذلك لا يهمنا الآن ، المهم هنا هو أن نؤكد أن الصفوة الجديدة التى ظهرت فى هذه الفترة قد انحدرت أساسا من الطبقة الوسطى ، وكانت طليعتها هم الافراد الذين انتقلوا من الريف الى المدينة ، والذين استطاعوا أن ينقلوا تأثيرهم الى الريف مرة أخرى من خلال نشاطهم السياسى • على أن الفئة التى استطاعت التغيير الفعلى منهم هم أولئك الذين انخرطوا فى النشاط السياسى السرى من خلال تنظيم الضباط الاحرار الذى قاد حركة التطور فى المرحلة التالية •

رابعا : ثورة ٢٣ يوليو وتغير بناء الصفوة

من الأمور التى يتفق عليها الباحثون أن التغيرات التى أدخلها قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ على توزيع الأرض الزراعية من خلال الاصلاح الزراعى ، والتوسع فى النظام التعاونى ، والتعليم قد أحدث تغيرات أساسية فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من هذا القرن • غير أن هذه التغيرات لم تتضح بجلاء الا فى فترة الستينات التى أدخلت فيها مجموعة

---

(١٢٢) تشكلت جماعة الضباط الاحرار داخل الجيش من خلال نفس المنطلق تقريبا • ولقد كان أعضاء هذه الجماعة ينحدرون من الطبقة الوسطى التى انحدر منها جماعة الاخوان المسلمين ومعظم شرائح الصفوة الجديدة من الطلاب خصوصا •

القوانين الاشتراكية • أما الفترة التى امتدت من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ فقد كانت ـ بشكل أو بآخر ـ استمرارا للتكوين الاجتماعى السابق •

ليس من المتوقع أن يحدث قانون الاصلاح الزراعى تغيرا أساسيا فى توزيع الملكية أو شكل استثمار الأرض طالما انه يسعى الى مجرد «اصلاح»• ونلخص فيما يلى التغيرات التى أحدثها قانون الاصلاح الزراعى على نظام الملكية حتى عام ١٩٦٥ : بالرغم من بقاء اعداد الملكيات الصغيرة ثابتا (٤ر٩٤٪ من مجموع الملكيات) فان نصيبها من الأرض قد ازداد من ٤ر٣٥٪ الى ٤ر٤٦٪ من اجمالى المساحة بزيادة قدرها ٢ر١١٪ وبنفس الطريقة ظل عدد كبار الملاك (اكثر من ١٠٠ فدانا) ثابتا (٥آلاف مالك) الا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من ٢٧٪ من اجمالى المساحة الى ١٣٪ منها • ولم يحدث تغير جذرى بالنسبة للفئات الوسطى كنتيجة مباشرة لقانون الاصلاح الزراعى ، حيث جاء التغير فيها كنتيجة لكسب أرض جديدة عن طريق شراء الأرض التى أراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها عن الحد الاقصى المسموح به (١٢٤) •

وتشير هذه البيانات الى أن الاصلاح الزراعى لم يلغ نهائيا نمط توزيع الملكية السابق ، وانما ادخل عليه تعديلات غيرت من حجم كل طبقة ودرجة انتفاعها ، ولكنها لم تغير من المواقع والعلاقات الطبقية • ويمكن القول أنه غير فقط من درجة تركز الملكية الزراعية صاحبه تحسن فى أوضاع بعض الطبقات • ويعد هذا أول مؤشر على استمرار الأساس الاقتصادى الذى ساد فى التكوين الاجتماعى السابق على الثورة ، أعنى النمط الرأسمالى•

---

(١٢٤) هذه البيانات ملخصة من جدول أورده محمود عبد الفضيل فى المصدر التالى : محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى** ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ •

أما أهم المؤشرات على استمرار هذا النمط فتتمثل فى اشكال الاستغلال الرأسمالية للأرض وخاصة نظام ايجار الأرض سواء بالنقد أو المشاركة • فقد زاد عدد الحيازات المؤجرة تأجيرا نقديا من ٣٠٥ ألف حيازة عام ١٩٥٠ الى ١٩٣٨ ألف حيازة عام ١٩٦٠ ، كما زادت المساحة المؤجرة نقدا من ١٦٢٦ ألفا الى ٢١٧٩ ألفا فى نفس الفترة • أما المساحات المؤجرة بالمشاركة فقد زادت من ٤٦ ألف حيازة عام ١٩٥٠ الى ٨١ ألف حيازة عام ١٩٦١ ، فى حين تناقصت الأرض المؤجرة بهذا الشكل من ٣٠٣ ألف فدان عام ١٩٥٠ الى ٢٩٢ ألف فدان عام ١٩٦١ (١٢٥) • ويدل تناقص عدد الافدنة المؤجرة بالمشاركة فى مقابل تزايد عدد الافدنة المؤجرة نقدا على تزايد الاتجاه نحو التعامل النقدى ، وزيادة الاتجاه نحو استخلاص الفائض بشكل سريع • وقد أورد المرجع الذى أخذت عنه هذه البيانات بيانات أخرى عن العمل المأجور ، وتملك وسائل الانتاج الحديثة كالميكنة الزراعية ، والتركيب المحصولى موضحا كيف تكشف هذه الأشياء عن تمايزات طبقة (١٢٦) •

ومع ذلك فان الاصلاح الزراعى كان بداية لغرس علاقات انتاج أكثر تقدما فى التكوين الاجتماعى • ولقد اتسعت هذه العلاقات بعد عام ١٩٦١ بعد صدور القوانين الاشتراكية ، والتى ترتب عليها أمران : (أ) انتقال ملكية القطاعات الهامة فى المجتمع الى الدولة ، (ب) التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية (١٢٧) • ولقد أدى ذلك الى ظهور شكل من اشكال الانتاج

---

(١٢٥) المرجع السابق ، ص ٤١ •

(١٢٦) المرجع السابق ، ص ٥٧ وما بعدها •

(١٢٧) حول التأمين والقطاع العام انظر :

M. H. Kerr, « The Emergence of Socialist Ideology in Egypt », M.E.J. Vol. 16, No. 2, 1962

على الجريتلى ، **التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الفصل الثالث •

الموجه المرتبط بنظام لاعادة التوزيع بحيث تتولى الدولة الاشراف المباشر على عمليات الانتاج الرئيسية ، وتتحكم فى تصدير واستيراد السلع ، وكذا عملية التوزيع فى الداخل • غير أن هذا التطور ـ وهو يمثل احياء فى صورة حديثة لنمط الانتاج الخراجى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ـ لم يبلغ نهائيا الشكل الرأسمالى • فقد ظلت عمليات الانتاج نفسها فى الريف تتم بشكل رأسمالى ، كما ظل جانب غير قليل من الانتاج فى القطاع الصناعى فى أيدى القطاع الخاص •

والسؤال المطروح الآن : ما تأثير هذه التغيرات على البناء الطبقى فى الريف ؟ يمكن حصر التغيرات التى طرأت على البناء الطبقى فى تغيرين رئيسيين : تقلص نشاط البرجوازية دون تقلص وجودها ، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى • ولقد ألمحت فيما سبق الى أن الاصلاح الزراعى لم يخلق عملية احلال كاملة للطبقة البرجوازية الزراعية ، وحرمها فقط من جزء كبير من الأرض التى تمتلكها ، فضلا عن حرمانها الكامل من نشاطها التجارى والصناعى الذى انخرطت فيه منذ عشرينات هذا القرن • فبالرغم من تحديد الملكية بخمسين فدانا الا أن التفاوت فى نظام الملكية ظل قائما • غير أن الطبقة البرجوازية هنا لم تعد هى نفسها الطبقة البرجوازية القديمة • وأغلب الظن أن الطبقة البرجوازية القديمة قد أصابها قدر من التحلل بحيث نجد أن الكثير من أعضائها قد تركوا الريف كلية وأقاموا فى المدينة معتمدين على التعويضات التى قدمتها لهم الحكومة نظير مصادرة أراضيهم ، وعلى تأجير ما تبقى من أرضهم للفلاحين • وقد انعكس ذلك فى التناقص المستمر لنصيب هذه الفئة من الدخل الزراعى حسبما تكشف الاحصاءات ، وكذلك تناقص أعدادهم (١٢٨) • وتشكلت الطبقة البرجوازية التى حلت محل الطبقة البرجوازية القديمة من ثلاث فئات أساسية :

---

(١٢٨) تناقص نصيب الذين يملكون من ٥٠ فدانا من الدخل الزراعى من ٣٩٪ عام ١٩٥٠ الى ١٧ ٪ عام ١٩٦١ • كما تناقص نصيب الملاك =

١ ـ الاشخاص الذين استقروا فى الريف من كبار الملاك السابقين • وعدد هؤلاء قليل ، وذلك لأن نظام توزيع الأرض السابق كان يفرض وجود عائلة واحدة مسيطرة فى كل قرية يملك أعضاؤها معظم أراضى القرية • وبعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى هاجرت عائلات برمتها الى المدن ، وظلت عائلات قليلة فى الريف وهى العائلات التى لم يكن لها رصيد سياسى ضخم على المستوى القومى •

٢ ـ الفئة التى كانت تعمل فى دوائر كبار الملاك من الكتبة ورؤســـاء العمال ، والذين حصلوا على مساحات كبيرة من الارض فى عملية تخلص كبار الملاك من الأرض الفائضة عن الحد الاقصى الذى حددته القوانين المتعاقبة للاصلاح الزراعى • ولا توجد احصاءات أو بيانات امبيريقية عن هذه الفئة • ولكن الخبرة بالواقع الريفى تكشف عن وجودها الى درجة أن أفرادا منها أصبحوا أغنى الافراد فى قراهم وأكثرهم حظا من القوة السياسية •

٣ ـ أما الفئة الثالثة فهى التى شكلت بحق عصب الطبقة البرجوازية الجديدة• وتتكون هذه الفئة من ملاك ينحصرون فى فئة الملكية من ٢٠ ـ ٥٠ فدانا، والتى تكونت أصلا من خلال شراء أراضى كبار الملاك • وتكشف الاحصاءات عن تزايد أعداد هؤلاء الملاك من ٢٢ ألفا عام ١٩٥٢ الى ٢٩ ألفا عام ١٩٦٥ وتزايد نصيبهم من الارض من ٥ر١٠ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٦ر١٢ عام ١٩٦٥ (١٢٩) • ورغم أن هذه الزيادة تعتبر طفيفة ، الا

= الغائبين من الايجار من ٧ر١٥٪ عام ١٩٥٠ الى ١٣٪ عام ١٩٦١ • وانخفض عدد الاسر التى تمتلك ٥٠ فدانا فاكثر من ١٥ ألف أسرة عام ١٩٥٠ الى ١٠ آلاف أسرة عام ١٩٦١ • انظر : محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ ـ ١٠٩ •

(١٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٤ •

أن هذه الفئة قد تمتعت باستقرار نسبى كنتيجة لارتفاع نصيبها من الدخل الزراعى من ناحية ، واشتغالها بالاستثمار الرأسمالى من ناحية اخرى • ولقد أدت هذه الظروف الى أن أصبح أعضاء هذه الفئة يتمتعون « بنفوذ سياسى حاسم فى الريف المصرى حيث ارتقى وضعهم فى السلم الاجتماعى بتملكهم وحيازتهم لمزيد من الأرض » (١٣٠) •

اما التغير الحاسم الثانى فى البناء الطبقى فقد كان يشير الى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى خاصة فى جناحها البيروقراطى • وتؤكد الاحصاءات أن الشريحة الوسطى من الملاك الزراعيين فى فئة الملكية من ٥ ــ ٢٠ فدانا، لم تتغير تغيرا جذريا من ناحية العدد • فقد كان عدد هؤلاء ١٢٦ ألفا عام ١٩٥٢ ولم يتعد عددهم ١٣٩ ألفا عام ١٩٦٥ (١٣١) • وربما يرجع السبب فى هذا الثبات النسبى الى تحول بعض أعضاء هذه الشريحة الى الشريحة التى تعلوها عن طريق شراء أرض كبار الملاك •ومن المتوقع فى هذه الظروف أن يتقلص الجناح التجارى لهذه الطبقة من جراء تدخل الدولة فى العمليات التجارية الخاصة بالحاصلات الزراعية أما الجناح الذى تضخم بحق على اثر التغيرات التى ادخلت فى هذه الفترة فهو الجناح البيروقراطى من هذه الطبقة • ويرجع السبب فى ذلك الى سياسة التوسع فى التعليم دون النظر الى المتطلبات الحقيقية للمجتمع من المتعلمين • وتشير احصاءات التعليم الى أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١ر٩٧٦ر٠٠٠ سنة ٥٦ ــ ١٩٥٧ الى ٣ر٤٤٨ر٠٠٠ سنة ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ ثم الى ٤ر١٥٢ر٠٠٠ سنة ٧٦ ــ ١٩٧٧ • اما عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية فقد زاد من ٣١٨ر٠٠٠ سنة ٥٦ ــ ١٩٥٧ الى ٦٧٨ر٠٠٠ سنة ٦٦ ــ ١٩٦٧ ثم الى ١ر٤٣٦ر٠٠٠ سنة ٧٦ ــ ١٩٧٧ • وزاد عدد تلاميذ التعليم الثانوى العام من ٦٠٩ر٠٠٠

---

(١٣٠) المرجع السابق ، ص ٤٧ •
(١٣١) المرجع السابق ، ص ٢٤ •

سنة ١٩٥٦ الى ٢٤٤٫٠٠٠ سنة ٦٦ ـ ١٩٦٧ ثم الى ٣٩٣٫٠٠٠ سنة ٧٦ ـ ١٩٧٧ • أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل ١٩٥٢ حوالى ٥٤٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ الى ٠٤٥ ر ٣١١ بمعدل زيادة بلغ حوالى ٣٦٧٫٧٪ (١٣٢) • وتشير هذه البيانات الى تضخم حقيقى للجناح البيروقراطى لهذه الطبقة الوسطى ، ومن ثم تضخم الجهاز البيروقراطى نفسه •

ولننتقل الآن الى ابراز مدى تأثير هذه التغيرات البنائية على تركيب الصفوة فى الريف • ربما يكون أهم تغير طرأ على تركيب الصفوة هو تقلص الصفوة البرجوازية القديمة • غير أن عملية الاحلال التى تمت داخل الطبقة البرجوازية ـ والتى أشرت اليها ـ قد جعلت الطبقة البرجوازية الجديدة تتخذ نفس موقف الطبقة البرجوازية القديمة • ولقد تولدت من داخل البرجوازية الزراعية بشكلها الجديد صفوة تعتبر ـ بحكم موقفها ـ امتدادا للصفوة القديمة التى سيطرت على الساحة السياسية فى الريف فى فترة ما قبل الثورة ، بل ان بعض أعضاء هذه الصفوة كانوا ينتمون بالفعل الى الطبقة البرجوازية القديمة (١٣٣) • ولقد تمتعت هذه الصفوة بتأثير ونفوذ كبيرين فى الريف ، من تأثير ونفوذ الطبقة التى تنتمى اليها • واذا كانت حكومة

---

(١٣٢) هذه الاحصاءات مأخوذة عن المصدر التالى :
نزيه نصيف الايوبى ، **سياسة التعليم فى مصر : دراسة سياسية وادارية** ، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام • مايو ١٩٧٨ ص ٤١ ، ص ٤٤ •

(١٣٣) تجدر الاشارة هنا الى أن الحديث عن البرجوازية او الطبقة العليا فى الريف ـ خاصة فى السنوات الاخيرة ـ لا يجب أن يرتبط بشريحة ملكية معينة • ففضلا عن التفتت الدائم فى الملكية ، فان النمط الشائع من القرى الآن هو القرى التى لا تصل أعلى ملكية فيها الى ٥٠ فدانا • ومن ثم فان قرية تبلغ أعلى ملكية فيها عشرين فدانا أو حتى عشرة أفدنة ، فان الطبقة العليا فيها تتشكل من اعلى شرائح الملكية ، فضلا عن اشتغالها بأنشطة أخرى •

الثورة قد طورت أسس ادارة القرية والممارسة السياسية فيها (١٣٤) ، فانها لم تلغ وظيفة « العمدة » أو « شيخ البلد » ، وان كانت قد حدت من السلطات المنوطة بكل منهما • فقد حصر قانون العمد والمشايخ الصادر عام ١٩٦٤ اختصاصات العمد والمشايخ فى « حفظ الأمن ومراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة » (١٣٥)• كما ألغى القانون ضرورة أن يكون العمدة أو الشيخ حائزا لملكية كبيرة ، وان كان قد أكد على ضرورة وجود حيازة أيا كانت مساحتها بالنسبة للمرشح لهذا المنصب • كما أكد القانون على ضرورة اختيار العمدة من خلال الانتخاب المباشر • وقد أفسح ذلك مجالا للمنافسة على هذا المنصب من جانب الطبقات الاخرى ، خاصة الطبقة الوسطى • ورغم ذلك فقد ظل منصب العمدة فى نفس العائلة ، وكثيرا ما يتم توارث هذا المنصب حيث لا يتقدم أحد من العائلات أو الطبقات الاخرى لشغله • غير أن ذلك لم يكن قاعدة عامة• فقد كشفت الخبرة الميدانية بالريف المصرى عن نجاح افراد من الطبقات الوسطى والدنيا فى الحصول على منصب العمدة او الشيخ • وهو أمر يرتبط فى الكثير من الاحيان بهامشية هذه المناصب فى وقت أصبح للأجهزة الاخرى يد عليا عليها • على أن الصفوة القديمة فى الريف لم تتكون من العمد والمشايخ فقط ، وانما ضمت أيضا عناصر من المتعلمين الذين ينتمون الى نفس الطبقة • وقد كون هؤلاء جيوبا معارضة منزوية داخل القرى ، ونظروا الى التوسع فى التعليم نظرة ناقدة وصلت فى بعض الاحيان الى ارجاع مظاهر القصور فى المجتمع الى « أن السفلة قد تعلموا العلم » •

ولا شك أن الفترة التى يصاحبها تغيرات فى صالح الطبقات المحرومة

---

(١٣٤) تمثل ذلك فى التوسع فى نقاط البوليس ، وانشاء المجالس المحلية ، وخلق التنظيمات السياسية •

(١٣٥) محمد عبد النبى ، **مرجع سابق** ، ص ١٩٨ •

تعتبر فترات الصفوة الجديدة بحق • وما من شك فى أن جماعة الضباط الاحرار الذين استطاعوا أن يكسروا حلقات النظام السابق المحكمة قد شكلوا طليعة للصفوة الجديدة على المستوى القومى • وتعتبر الصفوة الجديدة التى ظهرت فى الريف فى هذه الفترة والتى تعاطفت مع الثورة منذ قيامها ، بمثابة الامتداد الطبيعى لهذه الصفوة القومية على المستوى المحلى • وهذا أمر طبيعى طالما أن هناك نوعا من التجانس بين الصفوة القومية فى تكوينها وبين الصفوة المحلية • فكلاهما ينحدر من الطبقة الوسطى وكلاهما له نفس الطموحات والاهداف • ولقد اكدت دراسة عن الخلفية الاجتماعية لضباط الجيش ، اعتمدت على عينة من شهداء حرب ١٩٤٨ ، أن ثلث العينة ينتمى الى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى ، وأقل من الثلث قليلا ينتمى الى الشريحة الدنيا من نفس الطبقة ، وأن حوالى الربع ينتمى الى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى والشريحة الدنيا من الطبقة العليا • كما اكدت الدراسة أن الطبقة الدنيا ـ وهى تمثل أربعة اخماس السكان ـ لم تمثل على الاطلاق (١٣٦) • ويذهب الباحث الى أن نفس هذه الطبقة الوسطى هى التى انتجت الانتلجنسيا المصرية فى هذه الفترة ، بل ان جماعة الضباط انفسهم كانوا يعتبرون أنفسهم « انتلجنسيا ترتدى الزى العسكرى »
Intelligentsia in Uniform

وهنا تأتى النقطة التى نود أن نؤكدها وهى أن الصفوة الجديدة من الانتلجنسيا وغيرهم قد انحدرت من الطبقة الوسطى سواء على مستوى قومى أو مستوى محلى • وهى تمثل امتدادا للصفوة الجديدة التى ظهرت فى الفترة السابقة ، والتى هيأت من ظروف النضال السياسى فيما قبل الثورة ما مكنها

---

(١٣٦) Elizer Beeri, « Social Origin and Family Back-Ground of the Egyptian Army Officers class », **Asian and African Studies**, Annual of the Israel Oriental Society, Vol. 2. 1966, p. 37,

من قيادة حركة التطور فى هذه الفترة • ولم يحدث على تركيب هذه الصفوة الجديدة تغير جذرى بعد الثورة ، واغلب الظن ان التغير الوحيد الذى طرأ عليها هو توسيع قاعدتها وهو شىء يتناظر مع توسيع قاعدة الطبقة الوسطى التى تنتمى اليها • وفى هذه الحالة فقد تكونت الصفوة الجديدة من الفئات التالية :

١ ـ بعض الفلاحين المستنيرين من الطبقة الوسطى • ولقد كانت هذه الشريحة من الصفوة تقف موقفا متذبذبا بين مناصرة الطبقة البرجوازية وبين مناصرة الوضع القائم (١٣٧) •

٢ ـ بعض المتعلمين ممن ينتمون الى نفس الطبقة ، والتى نجحت الثورة فى تغيير مستوى الوعى عندهم من خلال المذهبة السياسية •

٣ ـ بعض الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا سواء من المتعلمين او غير المتعلمين ، ممن كانوا على وعى بطبيعة النظام قبل الثورة او ممن اثرت فيهم الثورة من خلال المذهبة السياسية (١٣٨) •

---

(١٣٧) انظر حول اوضاع الطبقة الوسطى ومواقفها من الثورة التحليل الاولى الذى قدمه فتحى عبد الفتاح فى كتابه : **القرية المصرية بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ •

(١٣٨) شهدت فترة الستينات على وجه الخصوص نشاطا كبيرا فيما يتعلق بالمذهبة السياسية لجماعات الشباب خاصة عن طريق ما سمى فى هذا الوقت « بمنظمة الشباب الاشتراكى » •